



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: <http://www.jtuh.tu.edu.iq>

Lect. Abdullah Mohammad
Abbo Ph.D.

General Education of Nineveh Governorate

* Corresponding author: E-mail :
abdalah.algalabe72@gmail.com

07722370767

Keywords:

Bani Lam,
Albu Muhammad,
architecture,
clans,
problems,
sheikhs

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 4 July. 2021

Accepted 17 Aug 2021

Available online 25 June 2022

E-mail

journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.iqE-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Problems of the Clans of Liwa al-Amarah during the Period 1908-1914 of the Last Ottoman Era: A Documentary Study

A B S T R A C T

Clan problems were a known feature of all stages of the history of Iraq under the Ottoman rule 1514-1918. Since the clans formed the majority of the population of the Iraqi society, and because of the clan system in Iraq, this study came to address the problems of the clans of Liwa al-Amarah during the period 1908-1918, specifically the two strongest and largest clans in it (Bani Lam and Albu Muhammad), which occupy the largest and most active role in the events of that period, by analyzing the motives of clan problems and the attitudes of the Ottoman authorities towards them, how to deal with them and their role in the political, social and economic aspects. In order to facilitate the study, the subject was addressed within two periods and two chronologies in two topics. The first deals with the Government of Union and Progress and the Problems of the Clans of the Al-Amarah Brigade (1908-1910). The second studies the Government of Union and Progress and the Problems of the Clans of the Al-Amarah Brigade (1911-1914), based on what was made available to us from the published and unpublished Ottoman and British documents including a series of Ottoman history books in general and the history of Iraq and the architecture district in particular. The study reached results that were presented in the abstract.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.6.2022.16>

مشاكل عشائر لواء العمارة خلال المدة 1908-1914 من العهد العثماني الأخير

دراسة وثائقية

م.د. عبدالله محمد عبو / المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى

الخلاصة:

كانت المشكلات العشائرية سمة شائعة لجميع مراحل تاريخ العراق تحت الحكم العثماني ١٥١٤-١٩١٨، وبما

أن العشائر شكلت أغلبية سكان المجتمع العراقي، ولأن النظام العشائري يمثل الإطار التقليدي للنظام السياسي الاجتماعي

في العراق، جاءت هذه الدراسة لتتناول مشكلات عشائر لواء العمارة خلال المدة ١٩٠٨-١٩١٤ وتحديداً أقوى وأكبر عشيرتين فيها (بني لام والبو محمد) اللتين تحتلان الدور الأكبر والفاعل في أحداث تلك المدة، وذلك بتحليل دوافع المشكلات العشائرية ومواقف السلطات العثمانية منها وكيفية التعامل معها وتأثيراتها في النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وتسهيلاً للدراسة، تم تناول الموضوع ضمن مدتين في مبحثين، الأول: حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة (١٩٠٨ - ١٩١٠)، والثاني: حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة (١٩١١-١٩١٤)، بالإعتماد على ما تيسر لنا من الوثائق العثمانية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة منها، وسلسلة من كتب التاريخ العثماني عامةً وتاريخ العراق ولواء العمارة خاصةً، وقد توصلت الدراسة إلى حقائق عدة تم عرضها في النتائج.

الكلمات المفتاحية: بني لام، البو محمد، العمارة، عشائر، مشاكل، شيوخ

المقدمة:

رصدت كثير من الدراسات الأكاديمية العلمية تاريخ العراق الحديث خلال الحقبة الزمنية 1908-1914، تلك الحقبة التي رسمت بصورة بارزة ملامح المجتمع العراقي في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ولا نُجانب الخطأ إن قلنا أن تلك الدراسات تتحمل المزيد من الدراسات التي تعتمد على مصادر وثائقية جديدة وفق منهج تاريخي يقوم على ربط الأحداث وتحليلها وإستنباط الأحكام منها، لقد تنوعت أسباب الخلافات والمواجهات بين عشائر العمارة^(١) خاصةً، وتحديداً بني لام والبو محمد^(٢)، والعشائر العراقية عامة، وبين السلطات المحلية العثمانية، وهي بصورة عامة حلقة متصلة غير منفصلة عن سلسلة الحلقات التاريخية السابقة التي شهدت مشاكل العشائر واستمرت في الفترات اللاحقة، ومنها فترة الدراسة، فبحكم سطوة نظام المشيخة وطبيعة المجتمع العشائري، شهدت جميع مراحل الحكم العثماني في العراق رفض العشائر الخضوع لأية سلطة مركزية، ورفضها لأي تدخل حكومي يمس ملكية الأراضي أو فرض ضرائب كبيرة عليهم، رغم المحاولات المستمرة للسلطات العثمانية لصرفهم عن معارضتها وخرق وحدة العشائر بإبعاد بعضها وتقريب البعض الآخر والتمييز في التعامل معهم، أو كسبهم بوسائل أخرى كمنحهم الإدارة الذاتية لمناطقهم وربطهم بالأرض الزراعية، أو من خلال منح إلتزام جباية الضرائب لشيخ عشيرة وحرمان الآخرين منها، وتأجيج الصراعات والتنافس داخل العشيرة، وإرسال الحملات العسكرية التي مثلت الحل الأرجح في تعامل السلطات العثمانية مع ملف العشائر في العراق.

تغلّبت البداوة وعدم الإستقرار على حياة العشائر في وسط وجنوب العراق، وتحت وطأة نظام المشيخة والنزاعات العشائرية وتردي الأوضاع الإقتصادية، ساهمت هذه الأمور في عدم تأقلم الولاة العثمانيين مع طبيعة المجتمع العراقي بكافة تفاصيله، وعدم تفهم الموظفين الأتراك لعقلية أبناء العشائر وطبيعة حياتهم القائمة على التمسك بالتقاليد والأعراف المتوارثة، الأمر الذي عرقل من فرص التقارب

بين الجانبين وساهم في إنتشار أعمال الإضطرابات وتهديد الأمن والاستقرار بين فترة وأخرى وهي إن تراجعت وهدأت أحياناً، فإنها بقيت مستمرة ونشطة إلى أواخر الحكم العثماني في العراق.

المبحث الأول: حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة ١٩٠٨-١٩١٠:

أدرك الإتحاديون^(٣) أن تنفيذ سياستهم في الحكم والإدارة تهددها المشاكل الداخلية في الولايات التابعة للدولة العثمانية، وعليه فإن فرض سلطة الدولة وإحتواء جميع مكونات المجتمع تحت هيبتها^(٤) يتطلب تطبيق إجراءات صارمة تقضي على أسباب المشاكل وإن تم الأمر بإستخدام القوة، وتجهيز الحملات العسكرية ضدهم، وخلق منافس دائم لكل شيخ من الشيوخ وضرب العشائر بعضها ببعض وتقريقتهم وتشتيت قوتهم^(٥)، سيما وأن تدمير الأهالي وأبناء العشائر بات كبيراً إثر تجاهل الإتحاديين لوعودهم للعرب بالحياة الجديدة مما كان سبباً في توسع الهوية بينهم يوماً بعد يوم، وتصادم العلاقات بين سياستهم المركزية ومساعي الإصلاحيين والنهضويين العرب في إصلاح أوضاع بلادهم العامة^(٦)، وتزامن ذلك مع إتخاذ شيوخ العشائر زمام المعارضة للإتجاهات الإصلاحية فشكّلوا عقبة منوئة ضدها ولجئوا إلى عقد تحالفات تواجه مساعي الحكومة الإصلاحية وتهدد هيبتها وتحرض المناوئين عليها، الأمر الذي استوجب على الحكومة اتباع سياسة حازمة تجاهها ومنع تفاقم تداعياتها^(٧).

ويبدو أن السلطات الإتحادية سعت إلى كسب جانب أبناء المجتمع العربي فبادرت في 10 تموز 1908 إلى إصدار عفو عام عن جميع المساجين والنزلاء في عموم أنحاء البلاد العثمانية، وبغض النظر عن نتائج هذه الخطوة، فإن نظرة الإتحاديين إلى أبناء العشائر بقيت على إعتبارهم رجال معارضين للسلطة يجب إخضاعهم في جميع الأحوال وبشتى الأساليب^(٨)، ومن المهم الإشارة الى أن كثرة المشاكل العشائرية وتزايد تداعياتها، سيما في جنوب العراق، تزامن مع قصور في أداء الجهاز الإداري للسلطات العثمانية من حيث عدم جهوزيتها الكاملة ومعاناتها من سوء الإدارة، مما ساهم في تفاقم تلك المشاكل والحاجة الملحة في إيجاد حلول عاجلة لها، وهذا كان سبباً يدفع أبناء العشائر للتمسك بعشائرتهم كملأذ آمن لهم لمواجهة إجراءات السلطات الحكومية^(٩)، الأمر الذي فسح المجال، وخاصة عند توسع النزاعات العشائرية وفقدان السيطرة عليها، إلى تدخل عشائر أخرى للوساطة بين الأطراف المتنازعة مثلما حصل عام 1911 عندما تدخل شيوخ الإزيريج^(١٠) للمصالحة بين البو دراج^(١١) وبني لام^(١٢)، ويبدو لنا جلياً أن مواقع إنتشار عشائر العمارة (بني لام والبو محمد) على الحدود بين إيران والدولة العثمانية ساهمت في تذبذب ولاءات أبناء تلك العشائر وشيوخها وعقدت إثارة المشاكل وصعبت من نجاح حملات الملاحقة والمتابعة الحكومية ضدهم.

وقد أدركت حكومة الإتحاد والترقي، وهذا إرث لها من الحكومات السابقة، أن أحد اسباب مشاكل العشائر تكمن في عامل الأرض، من حيث الملكية والموقع والقيمة الإقتصادية، لذلك عملوا على

إعادة توزيع الأراضي بحسب مواقف وولاءات الشيوخ للسلطات الحكومية^(١٣)، فالمعروف أن سياسة الحكومة العشائرية التي استندت على توزيع الأراضي، تمت على أساس توزيعها إلى البدو وشيوخ العشائر والمقربين منهم، وبهدف القضاء على أعمال التمرد والعصيان وفق برنامج حكومي يحقق إستقرار أبناء العشائر وتوطينهم، تم تكليف رؤساء العشائر في منطقة العمارة لتنفيذ ومراقبة زراعة الأراضي وإدارتها بالتعاون مع السلطات الحكومية^(١٤)، سيما وأن أكثر الأراضي التي وزعت هي بالأصل كانت بعهدة الشيوخ المتمردين ضد السلطات الحكومية، فكانت خطة الحكومة إثارة الفتن والضغائن بين أبناء العشائر وشيوخها، وطبقت أساليب مختلفة لتحقيق أهدافها ومنها تجريد كبار الشيوخ من الأراضي ومنحها لغيرهم من المتنفذين من الشيوخ^(١٥)، وهذا ما حصل مع مشيخة غضبان البنية^(١٦) في العمارة^(١٧)، وتحديداً في مقاطعة المجر الصغير^(١٨)، فبعد الاختلاف بين العشائر حول مبالغ البدلات المفروضة من الإلتزام على المقاطعات الزراعية^(١٩)، تمكن غضبان البنية من إبعاد عشيرة الإزيريج التي تمتعت بالإلتزام بالوراثة، من الإلتزام فيها، وتولى فالح البنية-البنيان^(٢٠) مهمة الإلتزام هناك^(٢١)، وعمل غضبان على تجديد الإلتزام لثلاث سنوات أخرى بواسطة والي البصرة (عبدالرحمن حسن بك ١٩٠٦-١٩٠٨) بتقديم الأموال إليه (٢٥٠٠ ليرة) مكافأة له في حال تجديده لإلتزام مقاطعة المجر الصغير له، أما موقف السلطات العثمانية من نزاعات إلتزام الأراضي في لواء العمارة، فقد كانت قد شكلت لجنة إصلاحية برئاسة مصطفى ناظم باشا قدمت من استانبول إلى بغداد وبعد تقصي الأوضاع، وجدت اللجنة أن هناك (١٨٠٠٠) ليرة بذمة غضبان البنيان و (١٦٠٠٠) ليرة بذمة صيهود المنشد^(٢٢) من ضرائب متأخرة من بدلات إلتزام المقاطعات، عليه أوصت اللجنة أن منح إلتزام جديد لهما مرهون بتسديد جميع تلك المبالغ أولاً ثم التنسيق بعدها مع الحكومتين المحليتين في ولاية البصرة ولواء العمارة ليقررا المنح من عدمه^(٢٣)، وأثار هذا الأمر تخوف السلطات العثمانية من تدهور علاقاتها مع العشائر، الأمر الذي إستوجب إعادة توزيع إلتزام الأراضي الزراعية بعدالة أكبر بما ضمن مشاركة العشائر الضعيفة في الإلتزام أيضاً، والتي سكنت في مناطق مجاورة لنفوذ شيوخ بني لام والبو محمد وحققت فرض هيمنة الحكومة أيضاً، لذلك سعى والي بغداد ناظم باشا أثناء مدة ولايته الاولى عام ١٩٠٨^(٢٤)، إلى كسر نفوذ غضبان وصيهود ومعاقتهم عن خروجهم عن سلطة الحكومة العثمانية^(٢٥)، فقرر إعادة منح إلتزام مقاطعة المجر الصغير إلى أحد أبناء عشيرة الإزيريج، عندها إلتجأ غضبان وصيهود إلى تجاوز خلافاتهما يساندتهما والي البصرة عبدالرحمن حسن بك، فعملوا جميعاً على معارضة إجراءات ناظم باشا الإصلاحية^(٢٦)، ولم يفلح تحركهم سواء لدى السلطات العثمانية في استانبول أو لدى القنصل البريطاني في بغداد (السيد جين رامسي Mr.Gen Ramsuy) حينما أظهروا ناظم باشا بمظهر التفريق في التعامل مع شيوخ العشائر، الأمر الذي إعتضت عليه استانبول وبغداد موضحين أن ناظم باشا يسعى إلى تخليص العشائر الضعيفة من تسلط الشيوخ المتنفذين أمثال غضبان وصيهود^(٢٧).

وفي تطور خطير، كانت الهجمات المسلحة على وسائل النقل النهري من السمات المشتركة للعشائر في العمارة، وهي تعكس جانباً من تسوية الخلافات والتنافس فيما بينها للإستحواذ على المقاطعات الزراعية، أو في توسيع دائرة مشاكلها ضد السلطات الحكومية، والضغط عليها للإستجابة لمطالبهم التي يتحركون من أجلها^(٢٨)، وعليه فقد اعتادت العشائر، على فرض الأتاوات^(٢٩) على السفن التجارية، واكتسبت تلك الأتاوات مع مرور الزمن صفة شرعية شكلت عرقلة كبيرة للتجار والحركة التجارية، فكانت السفن والبواخر بين البصرة وبغداد تدفع رسوماً في عشرة مواضع على الأقل تراوحت نسبتها بحدود روبيتين^(٣٠) للطن الواحد تدفعها وإن كانت غير محملة، وإن إمتعت، فإنها تتعرض للنقص والسلب والقتل، وقد إستحوذ شيوخ عشائر البو محمد وبني لام على فرض رسوم العبور لقاء مرور السفن التابعة لشركة الإدارة النهرية العثمانية^(٣١) والسفن التابعة لشركة لنج البريطانية^(٣٢) عبر مناطقهم، كما فرضوا رسم المرور من الجسور والتي كانت تمنح بالإلتزام، وكانت تستوفى من القوارب الصغيرة إلى السفينة أو الباخرة على حد سواء^(٣٣).

لقد سخر غضبان البنيان^(٣٤) كل جهوده في تهديد حركة الملاحة في نهر دجلة بين بغداد والبصرة مروراً بالعمارة، ففي نيسان 1908 تعرضت السفينة (بلوص لنج Blossé Lyuch) التابعة لشركة لنج البريطانية أثناء سيرها من العمارة بإتجاه البصرة إلى هجوم عنيف من قبل أتباع غضبان أسفر عن وقوع قتلى وجرحى كانوا على متنها، وسارع متصرف العمارة (سعاد بك ١٩٠٦-١٩٠٩) فور إنتشار الخبر إلى إرسال قارب محمل بمدفعية تتولى مراقبة وملازمة مرور السفن والبواخر ذهاباً وإياباً بين البصرة وبغداد، وبادر القنصل البريطاني في البصرة (السيد كرو Mr. Grow) بمطالبة السلطات العثمانية ملاحة الجناة وإعدامهم في العمارة، وإلزامهم دفع تعويضات مالية عن الأضرار التي أصابت السفينة مع دفع دية عن القتلى، بينما بادر القائم بالأعمال البريطاني في إستانبول (السيد ج. باركلي Mr. G. Barclay) إلى الإجتماع مع الصدر الأعظم (محمد فريد باشا كانون الثاني ١٩٠٣ - تموز ١٩٠٨) للتأكيد على متابعة التحقيق ومحاسبة الجناة وضمان توفير الحماية للملاحة النهرية^(٣٥)، وفي أواخر نيسان ١٩٠٨ شدد القنصل البريطاني في البصرة على ولاية بغداد والبصرة للقيام بدور أكبر وتنسيق جهودهما لضمان سلامة السفن وتجنب توقف حركة الملاحة النهرية، أما شركة لنج المالكة للسفينة، فرغم مطالبتها حكومة بلادها بضرورة إرسال سفن مراقبة وحماية لسفنها، إلا أن الحكومة البريطانية إرتأت تجنب الوقوع في مشاكل مع السلطات العثمانية وإبعاد عامل التوتر عن علاقاتها معها، وأدركت أهمية الإحتفاظ بعلاقات جيدة مع شيوخ العشائر المتنفة التي تشكل تهديداً قائماً لمصالحها النهرية^(٣٦)، عليه، وبعد أشهر من الحادثة ونتيجة المراسلات بين الخارجية البريطانية وسفارتها في بغداد، أبلغت الخارجية البريطانية الحكومة العثمانية تنازل الشركة عن دعواها واكتفت بتحذير واليا البصرة وبغداد وتحميلهم عواقب وقوع حوادث

أخرى مشابه، وأنه يتوجب عليهم تهيئة المزيد من القوات العسكرية وإتخاذ إجراءات رادعة تجنباً لوقوع تلك الحوادث مستقبلاً^(٣٧).

أما ناظم باشا، فقد قاد القوات العسكرية بنفسه وتوجه إلى مكان الحادث، لاسيما بعد أن إمتدت منطقة الخطر من شمال العمارة إلى جنوبها حيث مناطق تسكنها البو محمد وبني لام^(٣٨)، كما طالب من الحكومة العثمانية في استانبول تعديل مواطن الخلل في سياستها تجاه عشائر العراق وإعادة رسم آلية تنفيذها، مؤكداً ضرورة محاسبة قائد القوات العسكرية في لواء العمارة (إسماعيل بك) لعجزه عن تأمين حماية الملاحة النهرية، وإشترط لتسوية مشاكل غضبان البنية ما يأتي: تسديد مابذمته من مبالغ مالية للسنوات السابقة، وتقديم الجناة وقطاع الطرق النهرية إلى العدالة، وإعادة المنهوبات من السفن والبواخر النهرية، مع تقديمهم لتعهد بعدم التدخل في شؤون منح التزام الأراضي في المقاطعات، وعدم إجبار الحكومة استخدام القوة والإكراه لتحقيق ذلك^(٣٩)، ولترضية غضبان ولكسبه وضمان عدم قيام أبناء بني لام بمهاجمة السفن، أقدم ناظم باشا على إلغاء الإلتزام الممنوح لعشيرة الإزيريج وإعادته الى بني لام، ورغم ذلك، فإن غضبان البنيان وصيهود المنشد إستمرا في معاداة السلطات العثمانية بدعم من والي البصرة عبدالرحمن حسن بك الذي تعهد بمساندتهما والوقوف معهما ضد سياسة ناظم باشا الإصلاحية، وقد أغري الأخير بمبلغ مالي قدره (٢٠٠٠) ليرة لقاء موافقته، وهنا طالب ناظم باشا من استانبول إعفاء والي البصرة من منصبه كونه يتصرف خارج سياسة استانبول وبغداد^(٤٠)، ولاحقاً، تم ذلك بعد تسلم الإتحاديين الحكم بعد تموز ١٩٠٨، إذ تم عزله عن ولاية البصرة وتولى كرم بك الولاية بدلاً عنه^(٤١)، وأيد القنصل البريطاني في البصرة عزل الوالي مؤكداً أن ذلك يفوت عليه أي فرصة تعاون بينه وبين غضبان، مشيراً أنه بالإمكان الضغط على غضبان وذلك بتعاون شيوخ الكويت والمحمرة وشيوخ جانب بلاد فارس، وهذا يقطع عليه تجاوز الرقعة الجغرافية خارج لواء العمارة^(٤٢)، والجدير بالذكر أن التجار البريطانيين ولأجل حماية تجارتهم من مخاطر أبناء العشائر، كانوا يرفعون شكاوهم إلى القنصل البريطاني في بغداد^(٤٣)، والذي بدوره كان يتدخل إما بإستثمار علاقات صداقته مع شيوخ بعض العشائر وكسبهم بالمنح والإمتيازات وتوظيف ذلك في ما يحقق مصالح بلاده ومواطنيه، أو اللجوء إلى الخيار المتاح دائماً وهو استخدام القوة العسكرية بدلاً من ذلك^(٤٤).

لقد كان لمشاكل شيوخ العمارة أثارها التي إنعكست في تقاوم النزاعات والإنقسامات بين الشيوخ أنفسهم، فقد عارض عريبي الوادي^(٤٥) تحركات غضبان وصيهود وأعلن وقوفه بجانب السلطات الحكومية، ونتيجة لموقفه هذا، قام والي البصرة عبدالرحمن حسن بك بمحاولة سحب التزام مقاطعة الكحلاء^(٤٦) منه ومنحه إلى غضبان وصيهود اللذين حشدا قواتهما من أبناء عشيرتي بني لام والبو محمد وهاجموا عريبي الوادي في أواخر حزيران 1908 بين مدينتي العزيزية (واسط) وقلعة صالح^(٤٧) إنقماً منه لمواقفه ضدهم^(٤٨).

ورغم كل تلك الإجراءات بقيت بعض العشائر في حالة عدم الخضوع للحكومة، فاستمرت عشيرتا البو محمد وبني لام في مجابهة السلطات الحكومية على ضفتي نهر دجلة فلم تسلم المواصلات النهرية من هجمات أبنائهما وقطع خطوط البريد (البرق)، الأمر الذي دفعت السلطات الحكومية إلى تجريد الشيخ غضبان البنية من المشيخة في مقاطعة الكميث^(٤٩) ومنحها إلى شخص آخر منافس له^(٥٠)، فبهذه تفكيك الروابط العشائرية، عملت السلطات الحكومية على منح بعض الشيوخ المناصب والأوسمة والألقاب، وإلى إشراك آخرين، خاصة الأقوياء منهم، في المؤسسات الحكومية، ولو بصورة رمزية ومنحتهم مرتبات نقدية، وأولت بعض الأهمية لعدد منهم دون الآخر بهدف خلق روح العداء فيما بينهم وكسب المتعاونين معها ضد من يتمرد ضدها ويرفض تسليم الرسوم والأتاوات^(٥١)، وكل ذلك كان بهدف تعزيز سيطرة الحكومة على العشائر وفرض هيبتها عليها تمهيداً لتقوية نفوذ الدولة على المجتمع العراقي عامة.

وفيما يخص سياسة توطين أبناء العشائر، فرغم عدم إستيعاب أبناء العشائر لأهداف الحكومة العثمانية الحقيقية منها، فإن الاحيرة عملت على مراقبة ومتابعة أداء الموظفين القائمين على تطبيق تلك السياسة ولجأت إلى تغييرهم بل إلى نفيهم خارج العراق في حال عدم قيامهم بالمهام الموكلة اليهم بصورة تامة⁽⁵²⁾، بينما بقيت نظرة العشائر إلى إجراءات الحكومة أنها تهدد نفوذها وتخضعها لسلطة الدولة، وهذا ما يتعارض مع نظام المشيخة والسطوة العشائرية، في الوقت الذي سعت الحكومة من تنفيذهما إلى ربط العشائر بالأرض الزراعية وبالحكومة معاً وهذه تمكنها من السيطرة على الإنتاج الزراعي وبالتالي إضعاف مكانة النظام العشائري المعرقل لسياسة الحكومة العشائرية^(٥٣)، وهنا تجدر الإشارة إلى تطور خطير في العلاقة البنوية بين عشائر العمارة والسلطات العثمانية، تتمثل في تقرب بعض العشائر وإتصالهم بالساسة والدبلوماسيين البريطانيين في العراق، وذلك لتحقيق مطالبهم ووضع السلطات العثمانية في موضع الأمر الواقع أمام البريطانيين، ولأيخفى أن السلطات البريطانية إستغلت ذلك في تقوية أي فرصة تقارب بين العشائر والسلطات العثمانية عبر إضعاف ولاء العشائر للحكومة وكسب توددها لها مقابل الوقوف بجانبها، ولو شكلياً، مع الحذر في التعامل مع شيوخ العشائر بما لا يسيء إلى علاقاتها مع السلطات العثمانية، لذلك كانت لا تتعامل في معظم الأحيان بجدية مع تلك العشائر أو الشيوخ، وإن أقامت علاقات معهم فإنها توظف تلك العلاقات بما يخدم مصالحها ضد نوايا السلطات العثمانية التي تسعى إلى ضرب تلك المصالح بتقييد تحركاتها أو محاسبتها في حال مخالفة الأنظمة والقوانين^(٥٤).

شهد عام 1909 توسعاً في الإضطرابات العشائرية كان سببها إتخاذ السلطات الحكومية سلسلة إجراءات لمواجهة الأوضاع الإقتصادية المتردية جراء تراجع معدلات إنتاج محاصيل الحبوب الموسمية في لواء العمارة، فقررت السلطات العثمانية إيقاف التصدير والإكتفاء بالتسويق المحلي، مما كان سبباً

دفع أبناء العشائر إلى مهاجمة السفن التي تحمل الحبوب المتجهة إلى البصرة ونهبها⁽⁵⁵⁾، وقد ساهم قرار منع التصدير في صعوبة تسديد الملتزمين في المقاطعات لما بذمتهم من أموال إلى الحكومة التي لجأت إلى التشديد والضغط على رؤوساء العشائر في جمع الرسوم والضرائب، كما فرضت عليهم عدم تجديد تلك الالتزامات، إذ رفض والي البصرة محرم بك تجديد إلتزام كل من مقاطعة المجر الكبير⁽⁵⁶⁾ إلى عبدالكريم بن غضبان وإلتزام مقاطعتين إلى فالح بن صيهود، مما أثار إستياء من البو محمد وبني لام الذين لجؤوا إلى مهاجمة السفن ومضايقة حركتها في نهر دجلة كما حصل لسفينة شركة لنج(خليفة) في منتصف آذار 1909 في منطقة كميت من قبل أتباع غضبان أثناء مرورها قادماً من بغداد بإتجاه البصرة⁽⁵⁷⁾، وإعترض أتباع البو محمد السفينة عند عودتها إلى بغداد في أربعة مواقع بين قلعة صالح والعمارة، إلا أن الحامية العثمانية تمكنت من إخراج السفينة من منطقة الهجوم ومطاردة المهاجمين⁽⁵⁸⁾، ولأجل إعاقة الإلتصال بحركة السفن بين البصرة وبغداد أقدم المهاجمون على قطع خطوط البرق فانقطع الإلتصال بالسفينة العثمانية بغداد أثناء عودتها من البصرة في أواخر آذار ١٩٠٩ ليتضح فيما بعد أنها راسية في مدينة العمارة مع السفن البريطانية والعثمانية التي لاتمكن من مواصلة سيرها بسبب هجمات أبناء العشائر⁽⁵⁹⁾.

وقد بادرت حكومة البصرة، بناءً على طلب القنصل البريطاني فيها، إلى تخصيص قارب حربي يكون تحت تصرف متصرف لواء العمارة مع تجهيز كل سفينة بريطانية عدد من الدرك لتوفير الحماية النهرية⁽⁶⁰⁾، كما أعرب القنصل البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في استانبول عن قلقهم على الرعايا الأجانب والمسافرين على السفن المحتجزة ضمن لواء العمارة، ورغم محاولتهم تخصيص السفينة البريطانية (كوميت Komeet) لإجلائهم، إلا أن خوفهم من ردود فعل أبناء العشائر أعاق تنفيذ ذلك، رغم تكفل السلطات العثمانية سلامتهم وإبقائهم بعيداً عن دائرة الخطر، ومع تصاعد نشاط العشائر ضد السفن النهرية إستغفرت قيادة قوات الفيلق السادس تحت إمرة محمد فاضل باشا الداغستاني⁽⁶¹⁾، حشودها وإستدعت قوات الإحتياط للإلتحاق بالخدمة في ولاية البصرة، وبعد موافقة استانبول وفي 4 نيسان 1909، تحركت القوات البالغة عددها (٥٠٠) مقاتلاً بإتجاه العمارة على متن السفينتين بغداد والبصرة برفقة المدفعية (الوس Aluos)، وفي العمارة أعلن الشيخ عريبي باشا الوادي وضع قواته إلى جانب القوات الحكومية، وكان الإلتفاق على الإلتقاء جنوب العمارة عند موقع أبي سدره على الجانب الإيسر من نهر دجلة⁽⁶²⁾.

حدثت المواجهة بين قوات الحملة التي وصلت ظهيرة يوم 4 نيسان 1909، وأبناء عشيرة البو محمد في موقع ضمن قاطع المنطقة التي يتفرع منها جدول المجر الصغير إذ تعرضت السفن الثلاث إلى إطلاق نار كثيف، ولشدة المواجهة، إنضمت السفينة (حميدية) قادمة من العمارة وهي تحمل (١٥٠) مقاتلاً

إلى الحملة فضلاً عن (٨٠٠) من قوات الشيخ عريبي وبعد يومين من القتال الشرس، اضطّر أبناء العشائر إلى إخلاء مواقعهم إلى مواقع أبعد من ضفاف نهر دجلة فلاحقهم قصف السفن وقوات عريبي الذين عبروا النهر على متن السفينتين بغداد والبصرة، في هذه الأثناء، استغل قوات بني لام نزول الجنود من السفينتين لملاحقة المهاجمين وباغتوا الجناح الأيمن لقوات الحملة التي ردت الهجوم ودافعت بكل أسلحتها، عندها انسحبت السفينة بغداد صوب العمارة، فبادرت قيادة الفيلق السادس في بغداد إلى إرسال تعزيزات عسكرية إلى العمارة ضمت (٦٠٠) مقاتلاً وأربعة مدافع على متن السفينة رصافة تحت قيادة يوسف باشا، هدفها الأساسي هو تأمين مناطق شمال العمارة، وفي يوم ١٣ نيسان 1909 وقرب الكوت، حيث منتصف المسافة بين بغداد والعمارة، إنقذت هذه القوات مع قوات السفينتين بغداد والبصرة البالغة تعدادها ما يقارب (٥٠٠) مقاتل، أما العشائر التي استعدت للمواجهة فإنها طبقت خطة تستند على مهاجمة من يقف بجانب الحكومة والمقصود هنا قوات عريبي ومن يتبعه من البو محمد في مقاطعة الكلاء والتي لم تتمكن من الصمود والمواجهة أمام هجوم العشائر الغاضبة⁽⁶³⁾، والقسم الآخر من القوات تحركت شمالاً لملاقاة القوات الحكومية التي تمكنت من السيطرة على مقاطعة كميّة وأقام فيها فهد غضبان وأتباعه، وكان ذلك في منتصف نيسان ١٩٠٩، وبذلك تم تأمين الطريق بين العمارة وبغداد، عندها أدرك كل من غضبان البنية وفالح وعبدالكريم صيهود خطورة الموقف وعدم قدرتهم على مواجهتها، فبادروا إلى طرح فكرة الإستسلام وقد أوضح والي البصرة أن الأمر بيد يوسف باشا قائد الحملة العسكرية الحكومية⁽⁶⁴⁾، وكان والي البصرة (محمد عارف بك المارديني الذي حكم البصرة خلال عام ١٩٠٩ ودام حكمه أقل من السنة) وسيراً على عادة الولاة السابقين، قد أعلن عزل غضبان عن مشيخة بني لام، وإستبعاد أولاد صيهود (فالح وإخوته) من زعامة البو محمد وسحبت من أيديهم جميع المقاطعات والإلتزامات وحجزت جميع أموالهم⁽⁶⁵⁾.

مع إستمرار القوات الحكومية في إحكام سيطرتها على مناطق العمارة، تولى عبدالكريم بن صيهود قيادة قوات المعارضة وإستعد لقطع الطريق ومهاجمة القوات الحكومية التي انسحبت من العمارة يوم 20 نيسان 1909 متجهة جنوباً إلى المجر الكبير وضمت ثلاث سفن تحمل (٦٠٠) مقاتلاً فضلاً عن قوات عريبي وأتباعه، وبعد قتال عنيف لأربعة أيام أواخر شهر نيسان، إستسلم قسماً من أتباع العشائر المعادية للحكومة وتفرق جمعهم وتأكّد هزيمتهم مما أجبر غضبان وإخوانه فالح وبلاسم إلى الهروب إلى الأراضي الإيرانية⁽⁶⁶⁾، وقد سمح الشيخ خزعل لفالح وعبدالكريم بالإقامة في نواحي الحويزة^(٦٧)، بينما ظل غضبان، الخصم التقليدي للشيخ خزعل يثير المشاكل حول تبعية العشائر القاطنة في تلك المناطق⁽⁶⁸⁾.

لقد كانت لأحداث العمارة إنعكاسات سلبية كبيرة على أوضاع التجار في البصرة التي تدمرت مصالحهم جراء إنقطاع حركة السفن، ودعماً لموقفهم قدم المجلس المحلي في البصرة في ٢٦

نيسان 1909، طلباً إلى الصدر الأعظم (احمد توفيق باشا شباط - آيار ١٩٠٩) لعزل قائد القوات العامة في العمارة يوسف باشا الذي عجز عن إتخاذ إجراءات رادعة لمواجهة تحركات العشائر، وأيدهم في ذلك القنصل البريطاني في البصرة الذي كان يتقدم بشكاوى جراء تدمير المصالح النهرية لبلاده مرار، وقد إستجابت الحكومة البريطانية لتلك الشكاوي، سيما المتعلقة منها بالأمن والإستقرار داخل البصرة، فأرسلت السفينة البريطانية (سفنكس Sphinx) لضمان توفير الحماية والأمان للراعايا الأجانب في البصرة^(٦٩)، أما السلطات العثمانية فقد إيقنت أن ماتحقق من إستتباب الأمن وعودة الملاحة النهرية وهدوء تحركات العشائر، لم يتم إلا بعد وقت ومجهود كبيرين، وأن المحافظة على هذا الإنجاز تطلب المزيد من القوات العسكرية فقررت إرسال تعزيزات إضافية إلى القوات المتواجدة في العمارة ضمت تجهيزات عسكرية وجنوداً لتصل تعدادها إلى (٣٢٠٠) جندياً⁽⁷⁰⁾، وإضافة الى هذا الإجراء، ولحصر نشاطات العشائر ومراقبتها، قررت السلطات المحلية في البصرة سحب إلتزام المقاطعات التي منحت سابقاً إلى شيوخ معارضين وهاربين من السلطات الحكومية، وإعادة منحها إلى شيوخ آخرين متعاونين معها، فسحبت مايبعد غضبان من إلتزامات ومنح إلى عمه شبيب بن مزبان وإلى ابن عمه جوي بن لازم⁽⁷¹⁾، وكذا الحال لألتزام الأراضي التي كانت بيد صيهود إذ صودرت ومنحت إلى ابن عمهم عريبي باشا الوادي (رئيس عشائر البو محمد)، وشيوخ آخرين من البو محمد⁽⁷²⁾، أما بخصوص غضبان البنية، فقد أرسل والي البصرة سليمان نظيف بك (١٩٠٩-١٩١٠)^(٧٣) في تشرين الأول ١٩٠٩ برقية إلى نظارة الداخلية يتضمن تخصيص مكافأة قدرها (٥٠٠) ليرة لكل من يأتي بغضبان، حياً او ميتاً، وطالبتها الإسراع في إصدار الموافقة على نشر الإعلان، مؤكداً حرص القوات العسكرية على تأمين حياة العامة وإنهاء أعمال التجاسر والإعتداء عليهم من قبل غضبان وأتباعه، سيما أن غضبان يعول على كثرة أتباعه الذين يؤيدونه وله نفوذ واسع عليهم، وقد أثنى الصدر الأعظم (حسين حلمي باشا آيار ١٩٠٩ - كانون الثاني ١٩١٠) على طلب والي البصرة مؤكداً أن الإجراءات لملاحقة غضبان، ومنذ أربع سنوات مضت، تتعقد سيما أنه يلجأ إلى الأراضي الإيرانية ويلقى دعماً من هناك، عليه يجب توحيد جهود القوات العسكرية في بغداد والموصل والبصرة وتضييق الخناق على غضبان والإيقاع به^(٧٤)، وفور سماع غضبان بالمكافأة، قاد مايقرب من أتباعه (٣٠٠) من الخيالة و (٢٠٠) من المشاة وهاجم أطراف منطقة دويريج^(٧٥) فنهب (١٥٠) رأساً من الأغنام وقتل عدداً من الأهالي، في الوقت الذي إستمر فيه تعرض عبدالكريم الصيهود على حركة النقل النهرية وتهديد السفن وإيقاف تقدمها، ووفقاً لهذه التطورات الخطيرة، أرسل مدير ناحية دويريج في أواخر كانون الأول ١٩٠٩ برقية إلى السلطات الحكومية يُطلعهم فيها بمخاطر ما يحدث طالباً تدخلاً فورياً منها وإيقاف تدهور الوضع الأمني في تلك المناطق^(٧٦).

ومن قراءة الوثائق العثمانية، يتبين لنا أن الأخوين غضبان وفالح البنية وعبدالكريم الصيهود، قد تقدما بطلب العفو من السلطات العثمانية، وأشارا في طلبهما أن المرحلة السابقة (قبل تسلم الإتحاديين

للسلطة (١٩٠٨)، ونتيجة لسياسة الظلم وحرمان الملة من حقوقها والتجاوزات على العشائر اضطروا الكثيرون إلى الهجرة والمكوث في الغربة (إيران) لأربع سنوات مضت فابتعدوا عن ديارهم وأصبحوا مطلوبين للسلطات، فحرموا من الأفكار التنويرية والحرية والعدالة المشهود للعهد الجديد، وعليه فإنهم يعاهدون بتسليم الأسلحة والأموال المنهوبة، وإنهم مستعدون لتلبية جميع الشروط التي تُفرض عليهما مقابل العفو عنهم، وقد رفع ناظم باشا برقية مستعجلة إلى نظارة الداخلية بخصوص ذلك متأملاً إستحصال إرادة العفو حفاظاً على وحدة العشائر^(٧٧)، وأكد الفريق محمود شوكت وكيل قائد الفرقة العسكرية السادسة أن غضبان البنية وعبدالكريم الصيهود يثيران المشاكل والقلق التي تهدد الأمن في مقاطعة المشرع^(٧٨) وشرطة العمارة (العزير)^(٧٩) وناحية دويريج، وأن إستتباب الأمن في تلك المناطق وأطراف العمارة عامة تحتم على الفرقة العسكرية السادسة تهيئة قوات كفيفة تحقق ذلك، والحذر من التهاون في التعامل مع أولئك الخارجين عن السلطات الحكومية، بينما أكد ناظر الحربية عبر مذكرة رفعها إلى نظارة الداخلية في منتصف شباط ١٩١٠، ما تقدم به الفريق محمود شوكت مؤكداً أن الفرقة العسكرية السادسة تأخذ الأوامر من بغداد وهي حريصة على تنفيذ مهامها بكل مسؤولية تجنباً لتكرار حوادث الإخلال بالأمن وزعزعة الإستقرار^(٨٠).

وبعيداً عن المواقف الرسمية من تداعيات المشاكل، إنقسمت العشائر في لواء العمارة بين من يساند السلطات الحكومية ضد مرتكبي أعمال الإخلال بالأمن أو بالعكس، فقد رفع الشيخ عريبي الوادي برقية إلى نظارة الداخلية في كانون الثاني ١٩١٠ أشار فيها أن غضبان وإخوته فالح وبلاسم وأبناء صيهود فالح وعبدالكريم وأعوانهم من مشايخ عشيرة السودان (محمد السعد وماهود وادي العجيل) ومن يتبعهم، قد إرتكبوا جرائم بحق الأهالي في مقاطعات لواء العمارة من قتل ونهب الأموال والمزروعات وتفريق لأبناء العشائر وإعتدوا على القوات العسكرية مراراً وتجاوزوا على هيبة الدولة التي وفرت الأمن والإستقرار سيما بعد ١٩٠٨، مما تسببت تراجع الزراعة وصعوبة تسديد أموال الإلتزام في المقاطعات وقللت من واردات خزينة الدولة، فصعُب على أصحاب الحرف والمهن القيام بمهامهم فقلت مواردهم المالية، عليه، فإن العفو عنهم غير ممكن وأنهم لايتأمنون وهم يعادون السلطات الحكومية والعشائرية معاً، فيتوجب على الحكومة إستخدام قواتها ضد هؤلاء ضماناً لإستقرار الأوضاع وحماية لأبناء العشائر المساندة لها^(٨١)، وقد عقّب والي البصرة جلال بك في برقية أرسلها أواخر كانون الثاني ١٩١٠ إلى نظارة الداخلية على برقية الشيخ العريبي طالباً من ناظم باشا التمييز بين عشائر لواء العمارة ومواقفها من الأحداث، إذ أن عدد منها تعرض مؤخراً على أعمال إعتداء من قبل أتباع غضبان فقتل أبناءهم ونهب أموالهم وتولدت الضغينة بين أبنائهم وعلى السلطات الحكومية أن تضع حداً لهذه الحالات وتجنب وقوعها لعواقبها الوخيمة على أوضاع اللواء عامة، أما سليمان نظيف باشا فبعد تسلمه ولاية البصرة، أعلن أن فالح الصيهود يطلب مهلة عشرة أيام ليتسنى له تسليم (٢٠٠) قطعة من السلاح وأنه مستعد لتقديم واجب

الطاعة للسلطات الحكومية والتعهد أمام العشائر بذلك، بينما أشار الصدر الأعظم (ابراهيم حقي باشا كانون الثاني ١٩١٠-أيلول ١٩١١) في جوابه إلى نظارة الداخلية أن مسألة العفو عن فالح وعرضه تسليم الأسلحة أمر مرتبط بتجاوزه حقوق الأهالي وإعتدائه على المال العام وأن البت في هذا الموضوع من صلاحيات مجلس الوكلاء الأعلى حصراً^(٨٢).

ومن مراسلات نظارتنا الحربية والداخلية ومن تحليلنا لوثيقة أخرى نكشف موقفاً موحداً من كبار مشايخ بني لام هما جوي اللززم وشبيب المزبان، عبر تقرير مرفوع بإسمهما إلى نظارة الداخلية في تشرين الأول ١٩١٠، أشارا فيها «أنه لم يعد أعمال التمرد والإعتداء على أبناء العشائر والقوات الأمنية مخفياً على أحد، بل أن غضباناً وأعوانه يتوسعون في أعمالهم، وأن حكومتنا الاتحادية بفضل الدستور والمشروطية التي تنورنا بعدالتها ورفضها الظلم والتجاوز على حقوق الأفراد كفيلة بردع هؤلاء، وأننا على عهدنا وثقتنا بها، إلا أن ما أشيع من محاولات غضبان طلب العفو، ولأننا نعلم نواياه، فإنها خديعة وحيلة يريد منها إسترجاع نفوذه، كما أنه يستميل بعض العشائر إلى جانبه بالأموال، وفعلاً هنالك من يقبل بذلك، أننا ننوه، إن منح الأمان له وعدم الإستجابة لندائنا يعني عودة أيام الإستبداد وتشتت العشائر وتعطيل مشروع إسكانهم، ونحن الشيوخ والملتزمين يصعب علينا تعمير وزراعة مناطقنا وتأدية بدلاتنا الأميرية، وعليه، فإننا نعلن مقاطعتنا الحكومة وإنهاء التزاماتنا معها إذا حصل تهووناً مع غضبان وأتباعه»^(٨٣).

ورغم كل ما ذكر، إستمرت العشائر المعارضة للحكومة في رفع راية التمرد وإثارة المشاكل مما يعني المزيد من القلاقل والإضطرابات، إذ إستمر تهديد الملاحة النهرية بين الحين والآخر الأمر الذي إستوجب من الحكومة التدخل ومواجهة تلك المشاكل، إذ أن إستمرار تردي الأوضاع الإقتصادية ألقت بضلالها على العمارة، فلم تكن عام ١٩١٠ أهدأ من سابقتها، خاصة مع إستمرار رداءة الموسم الزراعي^(٨٤)، وإستمر معها خوف أبناء العشائر على أوضاعهم الإقتصادية القائمة على الزراعة، وإزداد قلقهم عندما أشيع خبر تشكيل شركة ملاحة نهرية جديدة من إندماج شركة الإدارة النهرية الحكومية مع شركة لنج البريطانية تحت أسم شركة الهند التركية، مما يعني بالنسبة للعشائر تهديد مصادر حياتهم الإقتصادية، والحقيقة أن السلطات العثمانية كانت قلقة من هذه الأوضاع وتداعياتها على لواء العمارة، لذلك إتخذت أولى إجراءاتها في الناحية الإدارية وهي تنصيب حسين ناظم باشا لحكم ولاية بغداد، للمرة الثانية، في أيار 1910، وقد خول بصلاحيات واسعة في الإدارة والتنظيم على جميع ولايات العراق، كان على رأسها قيادة الفيلق السادس الهمايوني وتسخير كافة الجهود من أجل إستتباب الأمن والإستقرار^(٨٥)، فكان باكورة أعماله هو إضفاء الشرعية على إجراءاته عندما إستحصل فتوى من علماء الدين بخصوص تحريم الغزو ونهب الأموال، وأن على الحكومة القيام بدور النصيح والإرشاد والتوجيه أولاً قبل اللجوء الى إستخدام القوة العسكرية ضد العشائر^(٨٦)، ولتأكيد هيبة الدولة إستدعى شيوخ العشائر الى حضور إجتماع

في بغداد للتفاهم حول تعاونهم مع إجراءاته لحفظ الأمن وعدم إثارة المشاكل، وتسليم المطلوبين وعدم خروجهم عن طاعة الدولة وتسليم الأسلحة وحصرها بيد السلطات الحكومية، وإزالة سوء التفاهم بين العشائر والحكومة والتعامل على أساس ثقة أكبر بينهما، وتنفيذ مشروع توطين العشائر، وتم تحديد الوجبة الأولى من شيوخ العشائر التي ستتوجه الى بغداد وهم شيوخ البو محمد والسواعد والسودان^(٨٧)، وإظهاراً لحسن نيته في سياسته العشائرية أمر بإطلاق سراح المسجونين من أبناءهم، ولطمأنة الأهالي أوعز إلى القوات العسكرية الحكومية إلى الانسحاب خارج لواء العمارة^(٨٨)، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تراجع العشائر عن إثارة المشاكل بشكل نسبي^(٨٩)، ويبدو أن سياسة ناظم باشا العشائرية لقي معارضة من قبل والي البصرة سليمان نظيف بك الذي كان يرجح، كما عهد منه، استخدام القوة تجاه العشائر المتمردة، وأن إمكانيات الفيلق السادس كفيلة بردع العشائر وإلزامهم الرضوخ لسلطة الدولة^(٩٠)، ولاشك أن الأخير بنى رأيه من تجارب سنين سابقة كانت نتيجتها عدم رضوخ العشائر لسلطة الدولة حتى مع القوة العسكرية.

ومن المهم أن نشير إلى موقف والي البصرة جلال بك من تطورات أحداث العشائر في العمارة، ففي أواخر تشرين الثاني ١٩١٠ أرسل برقية إلى نظارة الداخلية أوضح فيها أن غضبان قاد أتباعه وهاجم أحد العشائر قرب ناحية الكميث ونهبوا أموال ومواشي مزارعيها وقُتل (٣٠) شخصاً وحوالي (٥٠) جريحاً مما تسبب في توتر وفوضى كبيرة لدى الأهالي، وإن لم يتم إرسال قوة من الفرقة العسكرية السادسة فإن ما حصل يمكن أن يتكرر وبغواقب وخيمة، كما يجب إرسال هيئة لتقصي الحادث ووضع خارطة حل لتفادي تكرار حدوثها، وبدوره رفع ناظر الداخلية البرقية إلى السلطات العثمانية وأرسل نسخة إلى حكومة بغداد، لتنسيق الجهود والإسراع في اتخاذ الإجراءات لمواجهة ما يحدث^(٩١)، ومع توالي الأحداث، قدم جلال بك مطالعة مفصلة الى نظارة الداخلية أشار فيها إلى أن حفظ أمن البلاد عامة والمنطقة الممتدة من لواء العمارة إلى ولاية البصرة خاصة، والتي تهددها المشكلات العشائرية، مسألة مهمة وحساسة تتعلق تداعياتها بمستقبل العراق عامة، مؤكداً أن السعي لحلها يكمن في نقاط عدة أولها: انه يتوجب على الحكومة القيام بإجراءات جدية وفعالة تأتي في مقدمتها تحسين ظروف الفلاحين ودعمهم مالياً بقروض لخمس سنوات بدون فوائد مالية وحل معوقات الإنتاجية الزراعية والعدالة في توزيع الأراضي لهم وتنفيذ برنامج توطين أبناء العشائر والبدو وربطهم بالأرض، وإقترح الوالي تسكين كل عشيرتين في قرية ومتابعة تصرفاتهم، والعمل على تلبية متطلبات الأهالي في أمور تمس حياتهم اليومية وإزالة المشاكل وحلها مع التأكيد على القضاء لكل ما يخرق تنفيذ القوانين وتطبيقها، كما يجب حل مشكلة السلاح المنفلت وجمعها وحصرها بيد السلطات الحكومية فقط، كما نوه جلال بك إلى مسألة تعيين مأمورين ومدراء نواحي أو أفضية كفوءين وأن يكونوا حلقة وصل بين الأهالي والحكومة لتقديم أفضل أداء، كما أشار جلال بك الى تنفيذ كل ما ذكر يجب أن يتزامن مع سياسة إعلامية عبر الجرائد تحرص عبر مقالاتها على توعية

وتوجيه الأهالي بفاعلية أكثر بما يحقق نتائج أحسن^(٩٢)، ويبدو أن تحركاً آخر يصب في نفس مذهب إليه والي البصرة حدث عندما أرسل شيوخ عشيرة السواعد في العمارة إلى ناظم باشا برقية أشاروا فيها أنه تطبيقاً لمبدأ العدالة الدستورية ولدور الدولة في إنهاء آثار العهد السابق، ومساندةً لسياسة الحكومة الإصلاحية وتنفيذ برنامج التوطين، فإن عشيرة السواعد تعلن إلتزامها بكل تعليمات السلطات الحكومية وتقيدها وحرصها على تحسين علاقاتها معها منعاً للتفرقة، وإنها تعلن حسن نياتها عبر إستعدادها لتسليم الأسلحة وتسليم المطلوبين للقانون، وبدوره رفع ناظم باشا البرقية إلى نظارة الداخلية مطالبا تشكيل هيئة تنسيق للتنفيذ ومتابعة الأمر^(٩٣).

المبحث الثاني: حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة ١٩١١-١٩١٤:

بالعودة إلى تداعيات مشكلة إلتزام الأراضي في مقاطعات لواء العمارة، واختلاف وتنافس العشائر في الإستحواذ عليها، أرسل رئيس عشائر البو محمد (زبون اليسر) برقيتين الأولى إلى الصدارة العظمى والثانية إلى نظارة الداخلية في شباط ١٩١١ أوضح فيهما أن هنالك تضارباً في المواقف بين حكومة البصرة المحلية وشيوخ العشائر في العمارة بخصوص إلتزام الأراضي، فزبون اليسر، ومنذ أكثر من (١٧) سنة ملتزم نصف مقاطعات الشطرة ويؤدي ماعليه من واجبات، إلا أن والي البصرة وقائمقام القرنة يريدون أخذ الإلتزام منه ومنحه إلى عبدالكريم الصيهود (المتواجد في الحويزة)، ليس هذا فحسب، بل يطالبوننا بمهمة حماية أمن مناطق القرنة وأطرافها وما يتبعها، وهذا من مهام شيوخ وأبناء عشائر تلك المناطق التي لنا حدود معهم، والحقيقة، وبواسطة جهود أشخاص متنفذين في البصرة، هنالك مصالح شخصية مشتركة تجمع والي البصرة وعبدالكريم الصيهود، كما أكد أن مهمة منح وسحب الإلتزام محصور بالسلطات الحكومية وليس شيوخ عشائر العمارة، وإن أية إجراء يتم خارج إرادة الحكومة فستكون النتائج وخيمة إذ ترجع أعمال النهب والسلب ويُفقد الأمن، ونبه زبون أيضاً أن قائمقام القرنة، (تقع القرنة عند ملتقى دجلة والفرات شمال غربي البصرة مسافة ٧٤ كم)، حديث العهد والمتنفذين في القرنة يستغلونه في كسب مصالحهم الشخصية، عليه، يتوجب توجيه لجنة كشف إلتزامات الأراضي في مقاطعات العمارة وتحديد حدود كل منها ضماناً للحقوق ومنعاً لحدوث فتن ومشاكل بين شيوخ العشائر لايُحمد عقباه^(٩٤)، وقد إنتقد فالح الصيهود إجراءات منح إلتزامات الأراضي في لواء العمارة موضحاً أن مأموري الأراضي يتصرفون خارج التعليمات الحكومية، فأصبح إلتزام أكثر من مقاطعة حكراً بيد أشخاص محددين إلى درجة أن أبناء العشائر باتوا محرومين من إلتزام مقاطعاتهم، وهذا يُخالف مبادئ المساواة والعدالة للحكومة الإتحادية، عليه، فإننا نرفع شكاوانا إلى الحكومة للتدخل وإنهاء الأضرار التي لحقت باللواء عامة^(٩٥).

لقد أقلق مشاكل العشائر السلطات العثمانية كثيراً، فقد أعرب الصدر الأعظم (ابراهيم حقي باشا) عن أن الجرائم والجنايات التي إرتكبها ويرتكبها الأخوين غضبان وفالح وأتباعهما في لواء العمارة

وأطرافها، أثرت كثيراً على الأوضاع الزراعية فيها وعلى واردات الدولة أيضاً، ويبدو أن هؤلاء آمنوا جانب الحكومة من الملاحقة، إلا أننا نؤكد متابعة القوات العسكرية للتنكيل بهم، ولامجال للعفو عنهم خاصة أن الكثير من شيوخ وأبناء العشائر يؤيدون إجراءات السلطات ضدهم ويصرون على ردهم والقضاء عليهم^(٩٦).

في خضم تلك الأحداث، إنتهت ولاية ناظم باشا دون أن يُحقق ما أراد من إجراءاته، ففي آذار ١٩١١ غادر بغداد ليبدأ بعدها بواخر التوتر والإضطراب بين عشائر لواء العمارة وصلت ذروتها في شهري تموز وأب 1911 عندما قاد عبدالكريم الصيhood نحو (١٠٠٠) من أتباعه، يساندتهم أبناء عشيرة بني طرف العربية الساكنة في مقاطعة الحوزة، متوجهين إلى المنطقة المحصورة بين العزير (شطرة العمارة) والقرنة على إمتداد ضفاف نهر دجلة، وقاموا بسلب عدة سفن محملة بالحبوب وأحرقوا إثنين آخرين خلال المدة ٣-٨ آب 1911^(٩٧)، وكانت إحدى سفن شركة لنج تحمل (٢٠٠) قطعة من الدخائر وبقيت مع السفن محصورة في ناحية العزير وزادت المخاطر عندما عطل المهاجمون نقل البريد، وهذا الأمر حتم التدخل الفوري من قبل نظارتي الحربية والبحرية لإنقاذ تلك السفن وإعادة الحركة النهرية إلى مجاريها^(٩٨)، وكان ذريعة عبدالكريم في هذه الحملة هو الضغط على السلطات الحكومية لأجل إستعادة مقاطعة الكحلاء الملتزمة بالوراثة في عائلته، وكانت السلطات الحكومية قد عدّ عبدالكريم متمرداً وخارجاً عن القانون الأمر الذي دفع والي البصرة إلى إنتزاع مقاطعة الكحلاء منه ومنحها إلى عريبي باشا الوادي ابن عم عبدالكريم الذي إشتهر بمساندته للسلطات الحكومية، أما والي البصرة جلال بك فعقد إجتماعاً عاجلاً حضره القنصل البريطاني في البصرة، وأعلنوا أن عبور عبدالكريم الحدود الفارسية العثمانية يُعد إنتهاكاً للأمن في تلك المناطق ولمنع تكرارها إتفقاً على إتخاذ إجراءات سريعة منها توجيه السفينة (بلبول Balbool) التي تملكها شركة لنج إلى منطقة العزير لتوفير الحماية، كما قُدم عرض إلى عبدالكريم يتضمن تلبية مطالبه في حال تعهده بالكف عن مهاجمة السفن، وبُناءً عليه، وصلت السفينة بلبول إلى العزير دون إعتداء وتم تأمين حركة النقل النهرية دون مشاكل تذكر⁽⁹⁹⁾، وفي برقية كان قد أرسلها جلال بك إلى نظارة الداخلية في أواخر تموز ١٩١١، أوضح فيها أن عبدالكريم وأتباعه ومنذ سنوات يفرون إلى الأراضي الإيرانية وذلك بمعونة عدد من أصحاب القوارب (المشحوف) أطراف ناحية العزير، وأنه سبق لمأمور ومدير ناحية العزير إشعار ولاية البصرة بما يجري، وطالب مديرية الأمور النهرية في بغداد إتخاذ إجراءات تحفظ الأمن، مؤكداً أن تكرار الحوادث تثير قلق الأهالي ويهدد إستقرارهم، كما طالب إرسال المزيد من القوات العسكرية إلى المنطقة، وقد أوعز ناظر الحربية الفريق محمود شوكت إلى (علي رضا باشا) قائد الفرقة العسكرية (١٣) التي تُلزم المنطقة، تطبيق خطة تستند، كخُطوة أولى، على قطع الطرق التي يتواصل بها كل من يساند عبدالكريم الصيhood^(١٠٠)، هذا وكان قائد القوة العسكرية في العمارة قد أمر بتجهيز السفينتين (بغداد وبرهانية) بمفرزتين من الضباط والجنود والذخيرة الكافية، وأسندت قيادة المفزتين

إلى أكفأ الضباط^(١٠١)، ولاحقاً، أكد والي بغداد جمال باشا (١٩١١-١٩١٢) أن مناطق أطراف دويرج البعيدة عن ضفاف النهر باتت، بسبب هجمات غضبان، مهجورة ولم تُعد تُزرع، وهذا الأمر يخالف سياسة الحكومة الساعية إلى تفعيل برنامج إستيطان السكان خاصة أن شيوخ كثير من العشائر تساند الحكومة في هذا الأمر، وإن والي البصرة سبق أن طالب السلطات الحكومية ضرورة إدخال إصلاحات حقيقية تمس حياة أبناء العشائر وتغير من واقعهم المتردي، مع التذكير أن فكرة العفو عن غضبان إجراء إحترازي يجب توخي الحذر من إتخاذه^(١٠٢).

ورغم أن الأوضاع شهدت هدوءاً نسبياً، ورغم أن حكومة البصرة أمنت جانب عبدالكريم الصيهود، إلا أن والي البصرة (حسن رضا باشا) نبه السلطات العثمانية إلى المخاطر المستمرة التي يثيرها غضبان البنية في مقاطعات العمارة المختلفة والتي تهدد إستقرار العشائر هناك، وتُعطل حياتهم القائمة على الزراعة وتعرقل عمليات إلتزام المقاطعات، كما تُفرق بين العشائر بين من يدعمه ومن يعاديه، مؤكداً أنه يتوجب على السلطات الحكومية إنهاء مشاكل غضبان وملاحقة أتباعه وتفريقهم^(١٠٣)، وفعلاً؛ عادت المشاكل مع حلول شهر كانون الثاني 1912، وهذه المرة أثارها غضبان البنية الذي كان قد التجأ إلى الأراضي الإيرانية ليعيد تنظيم قواته وليقودها يباغت بها مناطق شمال لواء العمارة حيث أملاك ابن عمه جوي بن لازم المعروف بمعاونته للقوات الحكومية، خاصة بعد تمكنه مؤخراً من ملاحقة المهاجمين وإستعادة الماشية المنهوبة اليهم، ولم يتمكن غضبان البنية من نيل ما أراد إذ تمكنت قوات جوي بن لازم من صد هجومه والإحتفاظ بأملاكهم، وبعد هذه الحادثة خصصت السلطة المحلية في العمارة مفرزة مسلحة تتولى مراقبة وحماية منطقة كميت وماجاورها⁽¹⁰⁴⁾، أما جنوب اللواء فلم تكن أوفر حظاً من شمالها، إذ حشد حاتم وعبدالكريم أولاد الشيخ صيهود، أتباعهم في شباط 1912 وهاجموا السفينة بغداد في طريقها إلى البصرة، والسفينة برهانية أثناء عودتها من البصرة ضمن المنطقة الواقعة بين العزيز والقرنة، ونهبوا حمولاتها⁽¹⁰⁵⁾، وسارعت حكومة البصرة إلى إرسال السفينة (مرمريس Mrmares) تصحبها زورق لحمايتها ولحراسة منطقة الحادث، كما تم تبليغ جميع السفن بوضع مفرزة مسلحة من الجند على متنها للحماية والرد على أي هجوم للعشائر، ومع تصاعد الفلاقل، تحركت السفينة مرمريس بإيعاز من حكومة البصرة أوائل آذار 1912، يصحبها زورقين مجهزين بمدفعية متجهة إلى الأراضي المحادية لنهر دجلة إذ تزايد نشاط أتباع عبدالكريم الصيهود فيها، ولم تكن الأهداف المتحققة على قدر المتوخاة منها^(١٠٦)، وبالعودة إلى الآثار الجانبية لمشاكل عشائر العمارة، بين العشائر نفسها، من الأهمية الإشارة إلى مضمون برقية مفصلة أرسلها كل من الشيوخ فهد الغضبان وموزان النعمة إلى الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) في نيسان ١٩١٢، بخصوص مقاطعة علي الغربي التي تتعرض بين الفينة والأخرى لهجمات المتمردين من أولاد غضبان وأولاد الصيهود، ذكراً فيها «أن قيامنا بمساندة القوات الحكومية، ومشاركتنا معها في التصدي للمهاجمين قد كلفتنا، في آخر حادث، من الارواح نحو (٣٠ فرداً) ونهبت أموالنا ومواشينا، وقد

كافأتنا الحكومة بالتزام الأراضي في مقاطعة علي الغربي تمييزاً لدورنا في طرد (الأشقياء)، فكانت النتيجة أن إنحصر نشاطهم العدائي مقابل توسع نفوذ عشائنا المساندة للحكومة، إلا أن قسماً من المقاطعة بقيت بيد المدعو (محمد بن خطاب) الذي يُعد المحرك الرئيس لمثيري المشاكل وهو مطلوب للسلطات الحكومية، ومؤخراً نهبوا ماقيمته (٤٠٠٠) ليرة من المواشي و (١٠٠٠) ليرة من ذخائر الأسلحة، ورغم مطالبتنا المستمرة بتدخل السلطات واسترداد المنهوبات إلا أن أية إجراء لم تُتخذ، فتشجع الأعداء على محاولة إستمالتنا بالأموال وإستغلال إهمال الحكومة لنا، إننا وبأسم أبناء عشائنا نناشدكم حمايتنا وإعادة الأوضاع على ما كانت عليه في مقاطعة علي الغربي»^(١٠٧).

لقد كانت نتيجة الأحداث التي شهدتها القرنة في آذار ١٩١٢، أن قَدِم مجموعة من شيوخ عشائر العمارة إلى البصرة، وبعد التباحث، قرر والي البصرة حسن رضا باشا قبول وساطة شيخ مقرب من عبدالكريم يكون حلقة وصل بينهما، للتفاوض معه، كما إقترح الوالي على حكومة استانبول منح العفو عن عبدالكريم الصيهود وغضبان البنية وأتباعهما، إلا أن السلطات العثمانية لم تثق بالشيخ الوسيط فالقت القبض عليه مما أثار إنزعاج والي البصرة لعدم ثقة الحكومة بأجراءاته، وذلك في ٦ أيار ١٩١٢، وبعد مشاورات، رضخت السلطات لمطلب الوالي ومنحت العفو عن عبدالكريم وأعوانه وأعلنت عدم ملاحقتهم قانونياً، وأطلق صراح الشيخ الوسيط، فسحب الوالي قرار إستقالته الذي رفعه سابقاً^(١٠٨).

ومما هو جدير بالأهمية، أنه كان لمشاكل العشائر صدًى كبيراً في إهتمامات النواب العراقيين في إجتماعات مجلس المبعوثان العثماني، فكان لنواب لواء العمارة (عبدالمجيد افندي)^(١٠٩) وقرش افندي مشاركة واضحة مع نواب بغداد والمنفق في تقديم تقرير إلى ناظم باشا طالبوا فيها بتنفيذ دور الحكومة وتدخلها الفعال لحماية الأهالي ومتابعة قيام الموظفين بمهامهم بصورة صحيحة، ومع نقل ناظم باشا عن ولاية بغداد، إزداد مطالبة النواب بضرورة إيجاد حلول عادلة لمشاكل العشائر تضمن بناء إرتباط سليم وفاعل مع السلطات الحكومية، مؤكداً أن ذلك يتواءم مع سياسة الدولة الإتحادية التي ترفض الظلم وضياع حقوق الأهالي أو التجاوز على هيبة الدولة، وهذا يتطلب تعيين أشخاص على دراية وتهم كبير لأوضاع العشائر في العراق^(١١٠)، كما شارك نواب العراق في مجلس المبعوثان من (بغداد، الموصل، كربلاء، كركوك)، النواب العرب في رفع تقرير إلى المجلس أوضحوا فيه أن الصلاحيات الواسعة لناظم باشا لم تترجم إلى أعمال واقعية تساهم في تحسين أوضاع العشائر وتطور من واقع الزراعة، وأشاروا إلى أنه أخفق في تطبيق سياسة عشائرية عادلة مما تسبب في تفاقم الفساد والإخلال بالأمن والإستقرار^(١١١)، وزاد من ذلك عدم كفاءة الموظفين والإداريين وعدم إمتلاكهم خبرة في التعامل، فضلاً عن الفساد الذي كان مستشرياً والذي يعارض أية إتجاه إصلاحية في الدولة^(١١٢) ولأجل وضع خارطة طريق للتعامل مع العشائر، إقترح نواب بغداد والبصرة والمنفق إعفاء أبناءهم من الخدمة

العسكرية التي تعد سبباً في تمردهم وأكدوا على تجريدتهم من السلاح حفاظاً للأمن وتمهيداً لتوطينهم وربطهم بعلاقات وطيدة مع السلطات الحكومية^(١١٣).

إن الأوضاع التي هدأت نسبياً في لواء العمارة حتى نهاية سنة ١٩١٢، لم تكن إلا نتيجة للإجراءات الإحترازية التي كانت السلطات الحكومية تتخذها تجاه العشائر، ولكنها لم تكن تعني تخلص الحكومة من المشاكل العشائرية، وهذه المرة هاجت العشائر ووقفت بوجه الحكومة عندما حاولت الأخيرة إعادة تلزيم المقاطعات وإستحصال بدلاتها المالية، سيما وأن حكومة البصرة المحلية أرسلت السفينة (برهانية) في ٣٠ كانون الثاني 1912 لإرغام ملتزمي المقاطعات من الشيوخ على تسديد ما بذمتهم من أموال متأخرة^(١١٤)، ولتجنب التصادم مع السلطات الحكومية، قدّم غضبان البنية عرضاً إلى متصرف العمارة (راجي أفندي ١٩١٢-١٩١٣) يتضمن قيامه بتسديد (١٠٠) ألف من مجموع (١٦٢) ألف ليرة من ما بذمته من أموال الإلتزامات السابقة، مقابل إبقاء مابعدته من إلتزامات الأراضي، بل طالب بإلتزامات جديدة، وإلا؛ فإنه سيحرض أتباعه على قطع الطريق النهري بين بغداد والبصرة وسيخلق المزيد من المتاعب في العمارة وماجاورها^(١١٥)، كما قدم فالح البنية عرضاً مماثلاً إلى القنصل البريطاني في البصرة تضمن رغبة أخيه غضبان الحصول على إلتزام المقاطعات ل(١٥) سنة، مع إعادة عرض ماسبق عرضه إلى متصرف العمارة ملوّحاً بالتهديدات التي ليست من الصعوبة الإلتجاء إليها في حال عدم تلبية مطالبه^(١١٦)، فكان أن تعرضت السفينة مجيدية إلى هجوم عشائري أواخر نيسان ١٩١٣ قرب الشطرة فنهب ما على متنها من أموال وممتلكات، عندها تقدم متصرف العمارة وقائم مقام الشطرة بمطالبة استانبول بسرعة التعامل والسيطرة على تلك الإعتداءات وتوفير الحماية للملاحة النهرية^(١١٧).

ولم يُد القنصل البريطاني إهتماماً جاداً بمطالب الأُخوين، الأمر الذي دفعهما إلى التوجه لكسب السلطات العثمانية والتقاها معها، وذلك في حزيران ١٩١٣^(١١٨)، ومن تجارب طويلة لم تثق السلطات الحكومية بنواياهما، فعملت على الضغط على غضبان بإثارة التفرقة بين الموالين له، فشهد أيلول 1913 حملة عسكرية على قرية فهد الغضبان قرب علي الغربي^(١١٩) أسفرت عن وقوع ضحايا من الجانبين، وقد حاولت حكومة العمارة المحلية مساندة القوات الحكومية بإرسال قوة عسكرية على ظهر سفينة حربية، إلا أن والي البصرة طلب منها التريث وتدارك الموقف^(١٢٠)، عندها إقترح متصرف العمارة على السلطات العثمانية في استانبول خطة تستند على إقامة حصون صغيرة تتوزع في مناطق العمارة المختلفة وتضم (١٥) جندياً مجهز بمدفع، وترتبط ببعضها البعض عبر خطوط لاسلكية^(١٢١)، إلا أن الخطة رُفضت من قبل المقيم السياسي البريطاني في بغداد (جين رامسي Gen. Ramsny) الذي رأى أن فرض حصار على الحصون ستقشل الخطة ببساطة^(١٢٢)، ويبدو أن غضبان أدرك صعوبة مواصلة مجابهة قوة الدولة العسكرية وسياسة الإتحاديين القائمة على ضرب قوة ونفوذ العشائر لذلك بدء يسعى، من جديد، للحصول على عفو وعطف الحكومة العثمانية وذلك بوساطة أحد أعيان بغداد المدعو (عبدالقادر باشا الخضيرى)^(١٢٣)، الذي تمكن من

تقريب التفاهم بينهما^(١٢٤)، وإستحصل عفواً سلطانياً بأسم غضبان الذي تمكن من العودة إلى لواء العمارة في كانون الثاني ١٩١٤^(١٢٥)، ورغم ذلك فإن قلاقل جديدة حدثت في مقاطعة علي الغربي التي شهدت في نيسان 1914 مواجهات وسقوط أكثر من (١٢) قتيلاً و(٢٥) جريحاً، وتفاقم الأوضاع أكثر عندما تعرضت إحدى السفن التجارية إلى إطلاق نار فقتل ربانها وإثنين من المسافرين، وقد تقدم رباني السفن الآخرين طلباً إلى والي البصرة، في منتصف نيسان 1914 حول ضرورة حماية السفن والطرق النهرية التي باتت مهددة بالإنقطاع جراء تجاوزات العشائر^(١٢٦)، وفي آيار ١٩١٤ أقدم غضبان على الإنتقام من أقربائه المساندين للحكومة، فهاجم فهد الغضبان وأبن أخيه جوي بن لازم^(١٢٧)، وخاض نزاعاً مع أقرباء آخرين له حول الالتزامات الزراعية^(١٢٨)، ورغم محاولات والي بغداد إيقاف النزاعات إلا أن تفاقم الأحداث أجبره إلى إستدعاء زعماء الطرفين إلى بغداد وفرض الإقامة الجبرية عليهم^(١٢٩).

النتائج:

- يمكن تأطير مشاكل عشائر لواء العمارة، وموقف السلطات العثمانية منها، ضمن معادلة علاقات متداخلة ومتبادلة، فالعشائر تريد ممارسة سطوتها من خلال هيبة نظام المشيخة القائمة على قوة أبنائها وامتلاك الأراضي الزراعية، أما السلطات الحكومية فلا يهتمها غير تحقيق مصالحها المالية والإقتصادية المغلفة بقوتها العسكرية، وكلما تضاربت مصالحهما ازدادت فرص التنافر بينهما، فكان لجوء العشائر إلى ضرب المصالح النهرية العثمانية والبريطانية وسيلة ضغط لتحقيق مطالبها.
- كان لتداعيات الأوضاع العامة المتردية للدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تأثيراً كبيراً في رسم ملامح علاقاتها مع العشائر، ورغم محاولات الحكومة وضع حلول شافية وتطوير أوضاع العشائر، ولجؤها إلى القوة في تحقيق ذلك، إلا أن النتائج باتت أكثر سلبية، فأبناء العشائر تمسكوا أكثر بالعشيرة ونظام المشيخة بإعتبارها ضماناً وملجأً ضد إجراءات الحكومة بحقهم، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن إجراءات السلطات الإتحادية لم تأتِ بشيء جديد فيما يتعلق بحل مشاكل العشائر التي تصاعدت وتيرتها مع تصاعد إستخدام القوة العسكرية ضدها.
- تميز عدد من الولاة، في بغداد أو البصرة، أو من تولى متصرفية العمارة، بقيامهم بدور كبير في التصدي لمشاكل العشائر، كناظم باشا والي بغداد أو ولاية البصرة كجلال بك أو حسن رضا باشا، وكان تقريب شيوخ من السلطات الحكومية وإبعاد آخرين، سيما في مسألة منح إلتزامات الأراضي، أن نتجت عنها فئات منتفذة تمتلك دعماً من الحكومة تتعالى على العشائر أو الشيوخ الآخرين، وفئات مهمشة تلجأ إلى إثارة أعمال التمرد وتفعيل مشاكل تخرق الأمن والإستقرار، حينها بدأ جلياً تصدع الروابط بين أبناء العشائر إذ غلبت المصالح الشخصية على مصلحة المشيخة والعشائرية.
- دخلت العلاقة العثمانية البريطانية، جراء المشاكل العشائرية، في نفق معقد، فمصلحة العشائر كانت تتحكم بتوجيه دفة الأحداث، فهي تضغط على السلطات العثمانية بعرقلة السفن النهرية، من جهة،

ومن جهة أخرى، تساير الحكومة وتضرب المصالح النهرية البريطانية، والأخيرة تعدها ورقة ضغط ضد الحكومة العثمانية التي تنافسها في العراق، فأصبح الموضوع معقداً وحلولها صعبة.

• المراسلات اليومية والدورية للقناصل والدبلوماسيين البريطانيين بخصوص العشائر وتعرضهم للمصالح البريطانية في العراق دليل القلق والمتاعب الكبيرة التي كانت تسببها تلك الأحداث لهم، والتي كانت تضعهم في تصادم مع السلطات العثمانية، وكانت مرهقة إقتصادياً من حيث حجم القوات العسكرية والمبالغ المالية وتداعياتها على الوضع العام للوجود البريطاني في العراق وقتها.

• لم تفلح جميع إجراءات السلطات الحكومية في إبعاد أبناء العشائر عن معاداتها، بل صارت في وتيرة متصاعدة وإتخذت أبعاداً جانبية ضمن رقعة جغرافية أوسع من لواء العمارة وباتت سمة متلازمة للمشهد التاريخي لم تنتهي رغم إنتهاء الوجود العثماني في العراق.

الهوامش:

- (١) ترجع أساس مدينة العمارة إلى سنة 1861 عندما قام والي بغداد محمد نامق باشا (1861-1868)، ببناء حصن للقوات العسكرية على نهر دجلة عرف بـ (الأوردي) أي الفيلق، وبمرور الأيام بنيت المساكن حولها لتتوسع وتظهر مدينة العمارة، وألحقت بلواء البصرة حتى سنة ١٨٦٦، إذ أصبحت لواءً مستقلاً يرتبط بولاية بغداد وضمت ثلاثة أقضية هي: العمارة، طويريج، وشطرة العمارة، وفي سنة 1872 تحولت إلى سنجق (قضاء) وبقيت كذلك إلى سنة 1875 إذ استحدثت البصرة كولاية فأصبحت العمارة أحد السناجق الأربعة التابعة لها (البصرة، العمارة، المنتفك، والإحساء)، مجلة "لغة العرب"، ج(٣)، السنة (8)، آذار ١٩٣٠، ص ١٦٨؛ يعقوب سرقيس، مباحث عراقية في الجغرافيا والتاريخ والآثار وخطط بغداد، القسم الأول، شركة التجارة والطباعة المحدودة، (بغداد، ١٩٤٨)، ص ١٩٥.
- (٢) بنو لام من القبائل الطائفة القحطانية الأصل، هاجرت أوائل القرن السادس عشر الميلادي من الحجاز ليتوجه قسم منهم إلى العراق إذ استقروا في مناطق الجنوب في الأقسام الشمالية من العمارة، ويُعتبر عشائر بيت بنية ال مزبان (أحد بيوت بيت مذكور) البيت الأساس لعشائر بني لام، أما البو محمد فتعود جذورها إلى عزة من قبيلة زبيد القحطانية اليمنية الأصل، هاجرت حوالي منتصف القرن السادس عشر الميلادي وسكنت مناطق الحدود بين العراق وإيران، ويُعد بيت خليفة الشويل أحد أبرز بيوتاتها ومن أهم تفرعاته بيوت: الوادي، خليفة، ياسر، وصيهود، للتفاصيل عن بني لام والبو محمد ينظر، عبد الكريم النداوي تاريخ العمارة وعشائرها أو تاريخ ما أهمله التاريخ، مطبعة الارشاد، (بغداد، ١٩٦١)، ص ٣٦-٥١؛ ثامر عبد المحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية، ج ٢، (لندن، د.ت)، ص ٢٢٦-٢٨٤.
- (٣) هم مجموعة من طلبة مدرسة الطب العسكرية الكبرى في استانبول أسسوا في شباط ١٨٨٩ منظمة ثورية سرية بأسم (اتحاد عثماني جمعيتي) لتتمكن لاحقاً من إستلام السلطة في الدولة العثمانية في تموز ١٩٠٨ وإعادة العمل بالدستور المعلق منذ سنة ١٨٧٨، واستمروا في الحكم حتى قيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٣، إذ إنتهى دورهم وسلطتهم على الحياة السياسية في تركيا سنة ١٩٢٦، للتفاصيل ينظر، أرست رامزور، تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨، (بيروت، ١٩٦٠)، ص ٨٩؛ فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٤)، (الموصل، ١٩٧٥)، ص ١٣١.
- (٤) مصطفى طوزان، أسرار الانقلاب العثماني، ترجمة: كمال خوجة، ط ٤، دار السلام للطباعة، (بيروت، ١٩٨٥)، ص ٧١؛ علي شاكرك علي ونجم الدين عبدالستار ليلاني، التطورات السياسية وإنعكاساتها على المؤسسة العسكرية في الدولة العثمانية ١٩١٠-١٩١٣، مجلة "جامعة تكريت للعلوم الانسانية"، مج(٢٣)، ع(٣)، شباط ٢٠١٦، ص ٧١.
- (٥) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٢٢١-٢٢٢.
- (٦) أحمد صائب، عبد الحميد أوائل سلطنتي، إيكنجي طبعة، هندية مطبعة سنده أولنمشدر، (القاهرة، 1326هـ- ١٩٠٨م)، ص 161؛ عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٨، (القاهرة، ١٩٦٩)، ص ٥٠.
- (٧) عبدالعزيز نوار سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، المكتبة العربية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص 59.

- (٨) طوران، المصدر السابق، ص ٥٦؛ أحمد نوري الأنصاري، النصر في أخبار البصرة، ط ٢، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ١٥.
- (٩) مجلة "لغة العرب"، السنة (١)، ج (٦)، كانون الأول ١٩١١، ص ص ٢٤٤-٢٤٥؛ جواد رضا رزوقي السبع، سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي ١٨٦٩-١٩٥٨، مجلة "لارك" للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، ع (٢٧)، جامعة واسط، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٧، ص ١.
- (١٠) من القبائل الحميرية التي هاجرت وسكنت الجزيرة الفراتية جنوبي العراق، وتضم أفخاداً كثيرة منها السواعد، الكورجية، آل ربيع، آل مذخور، وغيرهم للتفاصيل ينظر: الندوي، المصدر السابق، ص ص ٥١-٥٥.
- (١١) من العشائر العربية التي تعود أصولها إلى ربيعة العدنانية التغلبية، هاجرت منتصف القرن السادس عشر الميلادي واستوطنت منطقة العمارة والحويزة ثم إستقرت في منطقة كميت، ويعتبر بيت مذكور البيت الأساس لكل مشايخ عشائر البو دراج للتفاصيل ينظر: العامري، المصدر السابق، ج (٣)، ص ص ١٤٠-١٥٠.
- (١٢) الارشيف العثماني، نظارة الداخلية، الأوراق المتفرقة، رقم ١٦/٣٧، (١٣٣٢هـ-١٩١٤م).
- (١٣) جاسم حسين الصكر، شيخ العشيرة ودوره السياسي في العراق في سنوات الإنتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، دار الفرات، (الحلة، ٢٠٠٩)، ص ص ٥٢-٥٣؛ للتفاصيل عن التوزيع الجغرافي لأراضي عشائر العمارة ينظر: محمد باقر الجلاي، موجز تاريخ عشائر العمارة، ط ١، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، (بغداد، ٢٠١٢)، ص ص ١٨٩-١٩٤.
- (١٤) الارشيف العثماني، نظارة الداخلية، قلم المكتوبي (قلم التحريات)، ٤٥٣/٣٢، ص ص ٨-١٢، (١٢٩٠هـ، ١٨٧٣م)؛ للتفاصيل عن توزيع الاراضي في لواء العمارة ينظر: عبدالرزاق الحسني، موجز تاريخ البلدان العراقية، ط ١، مطبعة النجاح، (بغداد، ١٩٣٠)، ص ص ١١٠-١١١.
- (١٥) كان إلزام أراضي المقاطعات لا تمنح إلا بأمر من شيوخ بني لام، وبمرور السنين بسطوا سيطرتهم دون منازع على المنطقة الممتدة بين القرنة والكويت والطريق النهري الممتد بين بغداد والبصرة، وبحكم موقع اللواء بين الدولة العثمانية وإيران فان بني لام كانت تستغل العلاقات المتأرجحة بينهما في توسيع نفوذها، جبار عبدالله الجويبراي، تاريخ ميسان وعشائر العمارة دراسة إجتماعية إقتصادية سياسية، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٨٨.
- (١٦) غضبان البنية-البنيان (١٨٨٣-١٩٢٩) بن مذكور بن مزبان بن جنديل تولى مشيخة بني لام بعد وفاة والده سنة ١٨٩٧، فكان أصغر من تولى المشيخة، وهو من كبار شيوخ بني لام وإشتهر بمعاداته للعثمانيين والبريطانيين، ينظر: الجويبراي، المصدر السابق، ص ص ٢٩٩-٣٠٥؛ الجلاي، المصدر السابق، ص ص ١١-٢١.
- (١٧) عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ص ١٧٢-١٧٣.
- (١٨) تقع على الضفة اليسرى من نهر المجر الكبير على مسافة ٢٣ كم من العمارة جنوباً، وكانت ملحقة بناحية المجر الكبير التابعة لقلعة صالح ثم استقلت لحالها، ينظر: الحسني، المصدر السابق، ص ١٩٣.
- (١٩) الجواهري، المصدر السابق، ص ٧٢.
- (٢٠) هو فالح بن صيهود بن منشد بن خليفة (١٨٤٥-١٩٤١)، من أبرز شخصيات عشائر البو محمد إشتهر بمواقفه المعادية للوجود العثماني والبريطاني في العراق، تسنم منصب نائب ثلاث مرات في العهد الملكي، إشتهر بألقاب عدة منها هرقل العراق والهدام وملك الأهوار، ينظر: العامري، المصدر السابق، ج (٢)، ص ص ١٤٨-١٤٩.

(٢١) وزارة الخارجية البريطانية (و.خ.ب)، مكتب السجلات العامة (م.س.ع)، تقرير المقيم السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد (جين رامسي) الى القائم بالأعمال البريطاني في استانبول (ج.باركلي)، رقم (٥٥)، ٢١٦/٤٢٤ في ٩ حزيران ١٩٠٨.

(٢٢) هو صيهود بن منشد بن خليفة وقد إستلم مشيخة البو محمد سنة ١٩٠٩، ينظر: الجلاي، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٢٣) و.خ.ب، (م.س.ع)، تقرير القنصل البريطاني في البصرة (كرو) الى وزير الخارجية البريطاني (اي.كري)، رقم (١٧)، ٢١٦/٤٢٤ في ١٣ حزيران ١٩٠٨.

(٢٤) حسين ناظم باشا (١٨٤٨-١٩١٣)، تولى حكم ولاية بغداد مرتين، الأولى سنة ١٩٠٨، والثانية ١٩١٠-١٩١١، أغتيل من قبل الإتحاديين بعيد الانقلاب العسكري سنة ١٩١٣، للتفاصيل ينظر: نظر علي أمين الشريف، إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد ١٩١٠-١٩١١، مجلة "كلية الاداب"، جامعة بغداد، ع(٩٠)، ٢٠٠٩، ص ١٢٥ - ١٥٧.

(٢٥) و.خ.ب، (م.س.ع)، تقرير القنصل البريطاني في البصرة (كرو) الى وزير الخارجية البريطاني (أي. كري)، رقم (٣٠)، ٢١٥/٤٢٤ في ١٥ نيسان ١٩٠٨.

(٢٦) المصدر السابق، تقرير المقيم السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد (جين رامسي) الى وزير الخارجية البريطاني (اي.كري)، رقم (١٧)، ٢٤٦/٤٢٤ في ١٣ حزيران ١٩٠٨.

(٢٧) المصدر السابق، رقم (٥٥)، ٢١٦، ٤٢٤ في ٩ حزيران ١٩٠٨؛ نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ط1، منشورات المكتبة العصرية، (بيروت، ١٩٦٩)، ص ٧٦.

(٢٨) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث 1900-1950 تاريخ سياسي إجتماعي وإقتصادي، ط(١)، ج(1)، ترجمة: سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، (بغداد، ١٩٨٨)، ص 53.

(٢٩) الأتاهو أو الخوة-الخواوة، ضرائب غير مشروعة كانت تفرض بالقوة والإكراه، وتُعد المورد الأساسي لدخل الشيخ بل عد وفقاً له، للتفاصيل ينظر: عبد الجبار الراوي، البادية، ط2، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٤٩)، ص ١٢٥-١٢٦؛ عباس العزاوي، تاريخ الضرائب العراقية من صدر الإسلام حتى أواخر العهد العثماني، (بغداد، ١٩٥٩)، ص ٢١-٢٤، ص ٩٦.

(٣٠) الروبية عملة هندية تراوحت قيمتها إلى عشرة قروش ونصف، كان التعامل بها محصوراً في ولاية البصرة تحديداً أما في باقي مدن العراق فكانت نادرة الإستعمال، وبعد سنة ١٩٣٢، إذ صدرت العملة العراقية، منع التعامل بها نهائياً، ينظر: حامد البازي، البصرة في الفترة المظلمة، دار منشورات البصري، (بغداد، ١٩٧١)، ص ١٥٧-١٥٨.

(٣١) كانت بدايات الشركة في سنة ١٨٥٥، إذ عرض والي بغداد رشيد باشا (١٨٥٣-١٨٥٧) إلى التجار فكرة تأسيس شركة ملاحه نهريّة برأسمال مشترك، وإمتلك باخرتين بدأتا نشاطهما بانتظام سنة ١٨٦٢، وأقدم الوالي نامق باشا (١٨٦٢-١٨٦٧) على توسيع الشركة وسمتها بأدارة عمان-عثماني، ولمدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) إسهاماً كبيراً في تطوير خدمات الشركة، ومن بعد عهده عانت من سوء الإدارة والتنظيم إلى درجة أن سفنها عُرضت للبيع، وفي سنة ١٩٠٤ إشترتها دائرة السنية الحميدية وألحقتها ب(إدارة البواخر الحميدية)، وبعد سنة ١٩٠٩ إندمجت مع شركة لنج البريطانية التي إستحوذت على سفنها منذ نيسان ١٩١٤، جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، ط١، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ١٩٩١)، ص ٤٣١-٤٣٥؛ أسامة عبدالمجيد العاني، الأوضاع الاقتصادية

في بغداد خلال المدة ١٨٣١-١٨٧٢، "المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية"، ع(٦١-٦٢)، السنة(٣٢)، تونس، ديسمبر-كانون الأول ٢٠٢٠، ص ٢٧٦.

(٣٢) ترجع بدايات الشركة إلى سنة 1861 عندما قام الأخوان (هنري، توماس، وستيفن) لنج بإنشاء شركتهم الخاصة في لندن بأسم شركة لنج وإخوانه المحدودة للملاحة النهرية في العراق Lynch Brothers، وفتحت فروع لها في البصرة وبغداد، وإشتهرت في العراق بأسم شركة ستيفن لنج المحدودة، وإستمرت في أعمالها حتى سنة 1920 إذ إنتهت مع قيام الدولة العراقية، للتفاصيل ينظر: زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الإستعماري، ط1، مطبعة العاني، (بغداد، ١٩٦٨)، ص ص ١٨٥-١٩٧.

(٣٣) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، مطبعة الإرشاد، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٣٥٢.

(٣٤) عمل غضبان على توسيع نفوذ عشيرته عن طريق المصاهرة، فقام بتقوية علاقاته مع بني طرف وعشائر كعب والمينا فتزوج من إحدى بنات رؤساء بني طرف، كما إنه تزوج ابنة الشيخ طلال رئيس عشيرة كعب، وتزوج أيضاً من ابنة موسى بن محمد رئيس عشيرة السواعد، فأضاف بذلك قوة تلك العشائر الى قوة عشيرته وصار يستند اليهم في مواجهة السلطات الحكومية، ينظر: الجلاي، المصدر السابق، ص ص ٣٣، ٣٠.

(٣٥) و.خ، ب، (م.س.ع)، المصدر السابق، رقم (٣٠)، ٢١٥/٤٢٤ في ١٥ نيسان ١٩٠٨،
IOR,R/15/5/7,Turkish Arabia, April 1908, pp25-26,

(٣٦) فؤاد قزانجي، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، تقديم ومراجعة: عبدالرزاق الحسني، دار المأمون، (بغداد، ١٩٨٩)، ص ٥٤؛ صفوة، المصدر السابق ص ٧٥-٧٨.

(37) IOR,R/15/5/7,Turkish Arabia, Dec. 1908, p.37.

(٣٨) الارشيف العثماني، نظارة الخارجية، أوراق القسم السياسي، (ص ص ١-٥/٥٦/١٠٨)، ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٨ م.

(٣٩) و.خ، ب، (م.س.ع)، المصدر السابق، رقم (٥٥)، ٢١٦/٤٢٤ في ٩ حزيران ١٩٠٨.

(٤٠) المصدر السابق، رقم (٣٠)، ٢١٥/٤٢٤ في ١٥ نيسان ١٩٠٨، رقم (١٧)، ٢١٦/٤٢٤ في ١٣ حزيران ١٩٠٨، رقم (٥٥)، ٢١٦/٤٢٤ في ٩ حزيران ١٩٠٨.

(٤١) ابن الغملاس، البصرة ولاتها ومتسلموها من تأسيسها حتى نهاية الحكم العثماني، ط1، (بيروت، ١٩٠٨)، ص ٨٣.

(٤٢) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم (١٧)، ٢١٦/٤٢٤ في ١٣ حزيران ١٩٠٨؛ صفوة، المصدر السابق، ص ص ٧٥-٧٦.

(٤٣) العراق في وثائق سالدانا ترجمة: محمد الجمال، مجلة "دراسات تاريخية"، ع(٣٥)، السنة(٩)، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ١٤٦.

(٤٤) ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج(4)، (قطر، د.ت)، ص 2063؛ نوار المصدر السابق، ص ص ٩٠-٩١.

(٤٥) هو عريبي بن وادي بن منشد بن خليفة أحد الشيوخ البارزين لببيت الوادي وعشائر البو محمد، إشتهر بعريبي باشا الوادي وهو ابن عم فالح بن صيهود، ينظر: مجموعة من الباحثين، المصدر السابق، مج(٩)، ص ٢٠٦.

(٤٦) الكحلاء جدول كبير يتفرع من الضفة اليسرى لنهر دجلة عند جدول الحسيكي المتفرع من نهر الكحلاء على مسافة ٢٧ كم شرق العمارة، ينظر: الحسني، المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٤٧) تبعد مسافة ٤٧ كم عن العمارة وسميت بالشرطة لأن دجلة يشطرها إلى قسمين، ينظر: جمال بابان، اصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج ١، ط٢، المجمع العلمي الكردي، (بغداد، ١٩٧٦)، ص ص ١٧٦-١٧٧.

(48) IOR,R/15/5/7,Turkish Arabia, Apr. 1908, p30.

- (٤٩) ناحية تقع شمالي العمارة مسافة ٤٨ كم على الضفة اليمنى لنهر دجلة، أسسها شيخ البو دراج (الشيخ خطاب) عام ١٨٧٨، ينظر: لوريير، القسم الجغرافي، ج(٣)، ص ١٢٨٩؛ الحسني، المصدر السابق، ص ١٩٢-١٩٣.
- (٥٠) الجواهري، المصدر السابق، ص 72.
- (٥١) إبراهيم فاعور الشرعة، موقف القبائل البدوية من قافلة الحج الشامي والخط الحديدي الحجازي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مجلة "الدارة"، ع(٤)، السنة(٣١)، (الرياض، تشرين الثاني ٢٠٠٥)، ص ٤٨.
- (52) Ghassan R. Atiyyah, Iraq 1908- 1921 political study, The Arab Institute for Research and Publishing, (Beirut, 1973), p.36.
- (٥٣) كريم حمزة، تاريخ الإستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق تخدم الدولة والمشخة، مجلة "عمران"، العدد 5/19، (د،م)، 2017، ص ٩٥.
- (٥٤) إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٩؛ القهوتي، المصدر السابق، ص ١١٢.
- (٥٥) أنستانس ماري الكرمل، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا، (البصرة، ١٩١٩)، ص ٢٠٧.
- (٥٦) مقاطعة تقع على الضفة اليسرى من نهر الجر الكبير المتفرع من الجهة اليمنى لنهر دجلة جنوبي مدينة العمارة نحو ٢٩ كم، أسسها الشيخ صيهود البو محمد عام ١٨٧٦، ينظر: بابان، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣.
- (٥٧) و.خ، ب، المصدر السابق، تقريران للقنصل البريطاني في البصرة (كرو) الى السفير البريطاني في استانبول (ج. لوثر)، رقم (١٨)، ٢١٩/٤٢٤، في ٢٠ آذار ١٩٠٩؛ والرقم (٢٠)، ٢١٩/٤٢٤، في ٣١ آذار ١٩٠٩.
- (٥٨) المصدر السابق، تقرير المقيم السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد (جين، رامسي)، إلى السفير البريطاني في استانبول (جي. لوثر)، رقم (٥٠/٤٩٢)، ٢١٩/٤٢٤ في ٣١ آذار ١٩٠٩.
- (٥٩) المصدر نفسه، تقرير السفير البريطاني في استانبول (جي. لوثر) الى وزير الخارجية البريطاني (أي. كري)، رقم (٢٧٢)، ٢١٩/٤٢٤ في ١٥ نيسان ١٩٠٩.
- (٦٠) المصدر نفسه، رقم (١٨)، ٢١٩/٤٢٤ في ٢٠ آذار ١٩٠٩.
- (٦١) تولى ولاية بغداد لمدة قصيرة سنة ١٩٠٨، ثم وكيلاً للوالي من آيار-آب ١٩٠٩، ينظر: النجار، المصدر السابق، ص ٤٧٢-٤٧٤.
- (٦٢) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم (٢٧٢)، ٢١٩/٤٢٤ في ١٥ نيسان ١٩٠٩.
- (٦٣) المصدر نفسه، رقم (٥٠/٤٩٢)، ٢١٩/٤٢٤ في ١٨ آيار ١٩٠٩.
- (٦٤) المصدر نفسه، تقريران للقنصل البريطاني في البصرة (كرو) الى السفير البريطاني في استانبول (جي. لوثر)، رقم (٢٣)، ٢١٩/٤٢٤ في ٢٩ نيسان ١٩٠٩، والرقم (٢٧)، ٢١٩/٤٢٤ في ٧ آيار ١٩٠٩.
- (٦٥) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق، ج(8)، ص ٢٣٤-٢٣٥.
- (٦٦) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم (٢٧)، ٢١٩/٤٢٤ في ٧ آيار ١٩٠٩.
- (٦٧) مدينة صغيرة تقع داخل الأراضي الإيرانية تبعد حوالي ٢٥ ميلاً (٤٠) كم عن مدينة العزيز العراقية وتقع على نهر الكرخا شمال غربي المحمرة باتجاه العمارة، ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
- (٦٨) النداوي، المصدر السابق، ص ١٣١.
- (٦٩) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم (٢٣)، ٢١٩/٤٢٤ في ٢٩ نيسان ١٩٠٩.
- (٧٠) المصدر نفسه، رقم (٥٠/٤٩٢)، ٢١٩/٤٢٤ في ١٨ آيار ١٩٠٩.
- (٧١) سجلات مكتب الهند (س،م،هـ)، ل/ب+س/١٠/٢١٢، رقم ب(١٩١٣-١٩٥٣)، خلاصة الأحداث في العراق التركي، آذار 1913، ص ٧.

- (٧٢) و.خ، ب، (م.س.ع)، تقرير وكيل القنصل البريطاني في البصرة (ماتويس) إلى السفير البريطاني في استانبول (ج. لوثر)، رقم (٤٣)، ٢٢٦/٤٢٤ في 10 آب ١٩١١.
- (٧٣) (١٨٦٨-١٩٢٧)، أديب وشاعر وكاتب وسياسي من أصول كردية من مدينة ديار بكر، تولى الحكم في ولايات البصرة وقسطنطيني وطرابزون ثم الموصل وبغداد وذلك خلال المدة من ١٩٠٩-١٩١٥، ترك اثراً ادبياً كبيراً واشتهر بأرائه الحرة ونزعته الدستورية، توفي في استانبول، ينظر: محمد علي الصويركي، معجم اعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث، منشورات بنكه زين، (السليمانية، ٢٠٠٦)، ص ٣٣٢.
- (٧٤) الارشيف العثماني، نظارة الداخلية، أوراق القسم السياسي، (٢٦/٥/١٠٥)، ١٩٠٩/١٣٢٥، و (٢٦/٥/١٠٧) (بدون تاريخ)، ينظر مطالعة الصدر الاعظم الى نظارة الداخلية، (٢٦/٥/١١١)، جمادي الاول ١٣٢٨هـ/حزيران ١٩٠٩م.
- (٧٥) هي قسم من سنجق الإمارة من ولاية البصرة، تحدها قضاء العمارة من الغرب والحدود الايرانية من الشمال الشرقي، ومن الجنوب قضاء الزبير، وتقع على بعد ٤٨ كم الى الشرق والى الشمال من العمارة، وهي المقر الرئيس لبنو لام، ينظر: لوريمر، المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج ١، ص ص ٤٩٦-٤٩٧.
- (٧٦) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٢٨)، ١٩٠٩/١٣٢٥م.
- (٧٧) ينظر نص الطلبات في، الارشيف العثماني، المصدر السابق، (ص ٣/١٢٠/٥/٢٦) ١٩١٠/١٣٢٦م و (٢٦/٥/١٢٢) و (٢٦/٥/١٢٢) في ١٩١١/١٣٢٧م، وبرقية ناظم باشا في، (ص ١/١٢٠/٥/٢٦)، ١٩١٠/١٣٢٦م.
- (٧٨) وتقع على الضفة اليمنى لنهر المشرح على مسافة (٣٢ كم) شرقي مدينة العمارة، مجلة "لغة العرب"، ج (٣)، السنة (٨)، آذار ١٩٣٠، ص ١٧١؛ الحسني، المصدر السابق، ص ١٩٢.
- (٧٩) وتقع في منتصف المسافة بين القرنة وقلعة صالح على الضفة اليمنى لنهر دجلة، وتمتد من جنوب العمارة الى مسافة ما شمال القرنة ويسكنها البو محمد، ينظر: لوريمر، القسم الجغرافي، ج ٦، ص ص ٢٢٩٤-٢٢٩٥.
- (٨٠) الارشيف العثماني، نظارة الداخلية، أوراق القسم السياسي، (٢٦/٥/٢٧)، محرم ١٣٢٧هـ/كانون الثاني ١٩٠٩م، (٢٦/٥/٢٦)، (٢٦/٥/٢٩)، صفر ١٣٢٨هـ/شباط ١٩١٠م.
- (٨١) وقد ذيلت البرقية بأسماء رؤساء المهن والحرف (أمين الحرفة) المؤيدة لمضمونها، الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/١٥)، ١٩١٠/١٣٢٦م.
- (٨٢) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٤٠)، ١٩١٠/١٣٢٦م، (٢٦/٥/٥٠)، ربيع الاول ١٣٢٨هـ/آذار ١٩١٠م، (٢٦/٥/٥٣-٥٢)، ١٩١٠/١٣٢٦م.
- (٨٣) للتفاصيل ينظر، الارشيف العثماني، المصدر السابق، (ص ١-٣/١١٦/٥/٢٦)، ١٩١٠/١٣٢٦م.
- (٨٤) القهوة، المصدر السابق، ص 352.
- (٨٥) برو، المصدر السابق، ص ص ١٧٨-١٨٧، ص 204؛ جريدة (صدى بابل)، ع (246)، في ١ تموز 1914.
- (٨٦) جريدة (زوراء)، ع (233)، ٩ أيلول ١٩١١؛ جريدة (صدى بابل)، ع (91)، ٩ تموز 1911، ع (100)، في 17 أيلول ١٩١١.
- (٨٧) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/١١٨)، ١٩١٠/١٣٢٦م؛ ينظر عن السواعد والسودان، الجليلي، المصدر السابق، ص ص ٨٢-٩٠؛ الجوبيراي، المصدر السابق، ص ص ٣١٢-٣١٦، ص ص ٣٣٣-٣٣٦.
- (٨٨) س. م. هـ، ل/ب+س/188/10، خلاصة... نيسان و أيار 1910، ص 8، حزيران 1910، ص ٦.
- (٨٩) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين إحتلالين، ج (8)، شركة التجارة والطباعة، (بغداد، ١٩٥٦)، ص ص ١٩٩-٢٠٠.

(٩٠) س.م.هـ، ل/ب+س/188/10، خلاصة ،نيسان وأيار 1910، ص8؛ (صدى بابل)، ع(41)، السنة(١)، ٢٨، أيار ١٩٠٩

(٩١) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/١٢٥) و(٢٦/٥/١٢٦)، ١٣٢٦/ر/١٩١٠.م.

(٩٢) ينظر نص المطالعة في، الارشيف العثماني، المصدر السابق، (ص ص ١-٢/١٠١/٢٦/٥)، ١٣٢٦/ر/١٩١٠.م.

(٩٣) وقد ذيلت البرقية بأسمي الشيخين بداي غضبان الحسين وحتوش هيس(كذا)، ينظر: الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/١٢٦)، ١٣٢٦/ر/١٩١٠.م.

(٩٤) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (ص ص ١-٢/٣٧/٢٦/٥)، (ص ص ١-٢/٣٨/٢٦/٥)، (٢٦/٥/٤١)، (٢٦/٥/٤٢)، ١٣٢٧/ر/١٩١١.م.

(٩٥) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٧)، (بدون تاريخ).

(٩٦) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٣٤)، صفر ١٣٢٩هـ/شباط ١٩١١.م.

(٩٧) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم(٤٣) و(٤٢٤/٢٢٦) في ١٠ آب ١٩١١.

(٩٨) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٧٨)، شعبان ١٣٢٩هـ/آب ١٩١١.م.

(٩٩) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم(٤٣) و(٤٢٤/٢٢٦) في ١٠ آب ١٩١١؛ للتفاصيل ينظر: تقرير قائد الفرقة (١٣) علي رضا باشا الى نظارة الداخلية، الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٨٢)، ١٣٢٧/ر/١٩١١.م.

(١٠٠) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٨٥)، ١٣٢٧/ر/١٩١١.م؛ (٢٦/٥/٧٦)، شعبان ١٣٢٩هـ/آب ١٩١١.م.

(١٠١) جريدة (صدى بابل)، ع(95)، السنة(٢)، ١٣ آب 1913.

(١٠٢) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/٢٢)، ١٣٢٧/ر/١٩١١.م.

(١٠٣) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (ص ص ١-٢/١٩/٢٦/٥)، ١٣٢٧/ر/١٩١١.م.

(١٠٤) س.م.هـ، ل/ب+س/212/10، رقم ب/1912/1093، خلاصة... كانون الثاني 1912، ص10.

(١٠٥) مجلة "لغة العرب"، ج(9)، السنة(٢)، آذار 1912، ص ص ٣٦٧-٣٦٨.

(١٠٦) س.م.هـ، ل/ب+س/٢١٢/١٠، رقم ب/١٥٧٥/١٩١٢، خلاصة... شباط ١٩١٢، ص١؛ رقم ب/٢٣٢٥/١٩١٢؛ خلاصة... شباط و آذار ١٩١٢، ص١.

(١٠٧) الارشيف العثماني، المصدر السابق، ص ص ١-٢(٢٦/٥/١٣٨)، نيسان ١٣٢٨/ر/نيسان ١٩١٢.م.

(١٠٨) الارشيف العثماني، المصدر السابق، (٢٦/٥/١٤٢)، ١٣٢٨/ر/١٩١٢.م؛ س.م.هـ، ل/ب+س/٢١٢/١٠، رقم/٢٨٤٠، ١٩١٢، خلاصة... أيار ١٩١٢، ص٤.

(١٠٩) عبدالمجيد الشاوي من مواليد بغداد سنة ١٨٧٢، شغل عدداً من الوظائف الإدارية في العهدين العثماني والملك فانتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني عن مدينة العمارة لدورتين متتاليتين ١٩١٢-١٩١٨ و آخر منصب له في العهد الملكي كان عضواً في مجلس الاعيان، توفي في بيروت ١٩٢٨، ينظر: ابراهيم الدروبي، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، (بغداد، ١٩٥٨)، ص ص ٣٢-٣٣.

(١١٠) جريدة "صدى بابل"، السنة(٢)، ع(94)، في ٣٠ تموز 1911.

(١١١) عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، ط1، الدار العربية للموسوعات، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص169.

(١١٢) جريدة "صدى بابل"، السنة(٢)، ع(٩٧)، في 27 آب 1911.

(١١٣) عبدالقادر، المصدر السابق، ص ص ١٨٨-١٨٩.

- (١١٤) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم ب/١٢١٣/١٩١٣، خلاصة... كانون الثاني ١٩١٣، ص ٥.
- (١١٥) و.خ، ب، تقرير القنصل البريطاني في البصرة (كرو) إلى السفير البريطاني في استانبول (جي. لوثر)، رقم (١٦)، ٢٣٨/٤٢٤ في ١٥ آذار ١٩١٣.
- (١١٦) المصدر السابق، تقرير السفير البريطاني في استانبول (جي. لوثر) إلى وزير الخارجية البريطاني (أي. كري)، رقم (١٣٧)، ٢٣٧/٤٢٤ في ١٤ آذار ١٩١٣.
- (١١٧) الارشيف العثماني، نظارة الخارجية، اوراق القسم السياسي، ص ص ٣-٧/٢٩/٩٤، ١٣٣١هـ/١٩١٣م.
- (١١٨) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم 1913/3105/، خلاصة... حزيران 1913، ص 3.
- (١١٩) قضاء مركزه مدينة علي الغربي وتتبعه ناحية علي الشرقي، تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة وتبعد (١٠٠) كم شمال العمارة، مجلة "لغة العرب"، ج(٣)، السنة(٨)، آذار ١٩٣٠، ص ١٧٢؛ بابان، المصدر السابق، ص ٢٠٩.
- (١٢٠) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم 1913/4691/، خلاصة... أيلول 1913، ص 1.
- (١٢١) في أواخر سنة ١٩١٣ خصصت السلطات العثمانية رواتب شهرية لشيوخ عدد من العشائر في المناطق التي تشهد تهديداً لنقل البريد، وذلك لضمان حفظ الطرق وسلامة ناقلي البريد، وفي حال وقوع أي حادث يكون الشيخ تحت طائلة المحاسبة والمسائلة وتحمل التكاليف، مجلة "لغة العرب"، ج(٥)، السنة(٣)، تشرين الثاني ١٩١٣، ص ٢٨٠.
- (١٢٢) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم ب/1913/5054/، خلاصة... تشرين الأول 1913، ص 1.
- (١٢٣) ولد وتوفي في بغداد (١٨٦٠-١٩٢٣)، وكان أحد التجار المتنفذين فيها، وهو أبن تاجر بغدادي مشهور هو الحاج عبدالرزاق جلبي الخضير الذي إمتلك أملاك واسعة في بغداد والعمارة والبصرة، وأسس شركة الخضير للنقل النهري بين بغداد والبصرة ليكون منافساً لشركة لنج البريطانية وإفتتح فرعاً لها في العمارة، الجوبيراوي، المصدر السابق ، ص 132؛ الندوي، المصدر السابق، ص 125.
- (١٢٤) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم ب/١٩١٦/١٩١٣، خلاصة... تشرين الثاني وكانون الأول 1913 و كانون الثاني 1914، ص 2.
- (١٢٥) مجلة "لغة العرب"، ج(7)، السنة(3)، كانون الثاني 1914، ص 392؛ الندوي، المصدر السابق، ص 125.
- (١٢٦) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم ب/٢٤٩٢/١٩١٤، خلاصة.... نيسان 1914، ص 1.
- (١٢٧) كان جوي بن لازم قد قدم الى بغداد وجاء ب(١١٥) بعيراً و(٣٠) بقرة و(١٠٠٠) رأس غنم لبييعها في الأسواق ويدفع أثمانها ضرائباً للحكومة، مجلة "لغة العرب"، السنة(٣)، ج(١٠)، نيسان ١٩١٤، ص ٥٦٠.
- (١٢٨) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم ب/٢٧٣٩/١٩١٤، خلاصة... آيار ١٩١٤، ص ٢؛ مجلة "لغة العرب"، ج(١١)، السنة (٣)، آيار 1914، ص 613.
- (١٢٩) س.م.هـ ، ل/ب+س/١٠/٢١٢/، رقم ب/٤٠٢٩/١٩١٤، خلاصة... حزيران و تموز ١٩١٤، ص 1.

List of sources and references:

A- Basbakanlik Osmanli Arsivi -Istanbul:

- Hariciye Nezareti Siyasi Evraki:
- HR.SYS (108/56/5) م ١٩٠٨هـ/١٣٢٤ - HR.SYS (94/29) م ١٩١٣هـ/١٣٣١
- Dahiliye Nezareti Mektubi Kalemi: - DH.MKT (453/32) م ١٨٧٣هـ/١٢٩٠
- Dahiliye Nezareti Mutenevvia Evraki: - DH.MTV (16/37) م ١٩١٤هـ/١٣٣٢
- Dahiliye Nezareti Siyasi Kisim Evraki: -DH.SYS (26/5/7) (no date)
- DH.SYS (26/5/15) م ١٩١٠هـ/١٣٢٦

- DH.SYS (26/5/19) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/26) م١٩١٠/ه١٣٢٨
- DH.SYS (26/5/28) م١٩٠٩/ر١٣٢٥
- DH.SYS (26/5/٣4) م١٩١١/ه١٣٢٩
- DH.SYS (26/5/38) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/41) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/50) م١٩١٠/ه١٣٢٨
- DH.SYS (26/5/53) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/78) م١٩١١/ه١٣٢٩
- DH.SYS (26/5/85) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/105) م١٩٠٩/ر١٣٢٥
- DH.SYS (26/5/116) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/120) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/122) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/126) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/142) م١٩١٢/ر١٣٢٨
- DH.SYS (26/5/22) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/27) م١٩٠٩/ه١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/29) م١٩١٠/ه١٣٢٨
- DH.SYS (26/5/37) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/40) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/42) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/52) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/76) م١٩١١/ه١٣٢٩
- DH.SYS (26/5/82) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/101) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/107) (no date)
- DH.SYS (26/5/118) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/121) م١٩١١/ر١٣٢٧
- DH.SYS (26/5/125) م١٩١٠/ر١٣٢٦
- DH.SYS (26/5/138) م١٩١٢/ر١٣٢٨

B- Foreign Office, Public Record Office -London:

- 424/215 No.(30)April 1908
- 424/216 No.(17)June 1908 , No.(55)June 1908
- 424/219 No.(18)March1909, No.(20)March1909, No.(23)April1909, No.(27) May 1909, No.(272)April 1909, No.(50/492)March-May1909
- 424/226 No.(43) August 1911
- 424/237 No.(137) March 1909
- 424/238 No.(16) March 1909

C- Foreign Office, India Office Records-London(I.O.R):

- L/P+S/10/188/: Summary of Events in Turkish Iraq during the Month of Apr,May, and June 1910.
- L/P+S/10/212/No.B/1093/1912,Summary of...,Jan.1912.
- L/P+S/10/212/No.B/1575/1912,Summary of...,Feb.1912.
- L/P+S/10/212/No.B/2325/1912,Summary of...,Feb,Mar1912.
- No.B/2840/1912,Summary of,May.1912 -No.B/1213/1913,Summary of...,Jan.1913.
- No.B/1953-1913,Summary of,Mar.1913. -No.B/3105/1913,Summary of...,June1913.
- No.B/3105/1913,Summary of...,June1913 -No.B/4691/1913,Summary of...,Sep.1913.
- No.B/5054/1913,Summary of...,Oct.1913.- No.B/2492/1914,Summary of...,Apr.1914.
- No.B/1916/1913,Summary of...,Nov,Oct.1913,Jan.1914.
- No.B/2739/1914,Summary of,May.1914. -No.B/4029/1914,Summary of.Jun.Jul.1914.
- IOR.R/15/5/7, Turkish Arabia, Apr.,Dec.1908.

D- The Books:

- Ibn Al-Ghamlas, Basra, its Governors and Recipients from its Founding until the End of the Ottoman Rule ,1st Edi.,Arab House Encyclopedias,(Beirut ,1908).
- Ahmed Saeb,Abdel Hamid Awal Sultanty,2nd Edi.,Al-Hindiya Press,(Cairo, 1908).
- Ahmed Nouri Al-Ansari, Al-Nusra in Basra News, investigation: Youssef Ezz Al-Din, 2nd Edi., (Baghdad,1976).
- Instance Marie Al-Karmali, a summary of the history of Iraq from its inception to the present day, (Al-Basra,1919).

- Ernest Ramzor, Young Turkey and the Revolution of 1908, translated by: Ahmed Saleh Al-Ali, (Beirut,1960).
- Tawfiq Ali Berro, The Arabs and the Turks in the Ottoman Constitutional Era (1908, 1914), (Cairo,1960).
- J.J. Lorimer, Guide the Gulf, Historical Section, Part(4),(Qatar,undate).
- =====, Guide the Gulf , Geographical Section, Part(1),Part(3),(Qatar,undate).
- Jassim Hussein Al-Sakr, the sheikh of the clan and his political role in Iraq in the years of the British Mandate 1920-1932,(Dar Al-Furat, (Babylon,2009).
- Jabbar Abdullah Al-Juwaibrawi, The History of Maysan and the Clans of Al-Amarah, a socio-economic and political study, (Baghdad,1989).
- Jamil Musa Al-Najjar, The Ottoman Administration in the Wilayat of Baghdad from the Reign of Governor Midhat Pasha to the End of the Ottoman Era 18th 1917, 1st Edi., Madbouly Press, (Cairo,1991).
- Hamed Al-Bazi, The Basra in the Dark Period, Al-Basri House, (Baghdad,1971).
- Hussein Muhammad al-Qahwati, The Commercial Role of Basra in the Persian Gulf, 1869-1914, Al-Irshad Press, (Baghdad,1989).
- Zaki Salih, Britain and Iraq until 1914, A Study in International History and Colonial Expansion, 1st Edi., Al-Ani Press, (Baghdad,1986).
- Abdul-Jabbar Al-Rawi, Al-Badia, 1st Edi. , Al-Ani Press, (Baghdad,1949).
- Abdulaziz Muhammad Awad, The Ottoman Administration in the State of Syria, 1864-1918, (Cairo,1969).
- Abdul Karim Al-Nadawi, The History of Al-Amarah and its Clans, or the History of What History Has Neglected, Al-Irshad Press, (Baghdad,1969).
- Ibrahim Al-Droubi, Al-Baghdadi's News and Councils, ,(Baghdad, 1958).
- Ismat Burhan El-Din Abdel-Qader, The Role of Arab Representatives in the Council of Ottoman Envoys, 1908-1914, 1st Edi., Al-Aralabi House, (Beirut, 2006).
- Imad Al-Jawahiri, History of the Land Problem in Iraq 1914-1932, (Baghdad, ,1978).
- Jamal Baban, The Origins of the Names of Iraqi Cities and Sites, 2nd Edition, Part 1, the Kurdish Scientific Academy, (Baghdad,1976).
- Abbas Al-Azzawi, The History of Iraq between Two Occupations, Part 8, The Last Ottoman Era 1872-1917, Trading and Printing Company, (Baghdad,1956).
- =====, The history of Iraqi taxes from the beginning of Islam until the end of the Ottoman era, (Baghdad,1959).
- =====, Encyclopedia of Iraq's Clans, Vol.(2), 1st Edi., Arab House of Encyclopedias, (Beirut,2005).
- Abdul Razzaq Al-Hasani, Brief History of the Iraqi Countries, 1st Edition, Al-Najah Press, (Baghdad,1930).
- Ghassan R. Atiyyah, Iraq 1908- 1921 political study, The Arab Institute for Research and Publishing, (Beirut,1973).
- Fouad Qazanji, Iraq in British Documents 1905-1930, presented and revised by: Abdul Razzaq Al-Hasani, Dar Al-Mamoun, (Baghdad,1989).
- Faisal Muhammad al-Rahim, The Evolution of Iraq Under the Federalists, 1908-1914, (Almosul,1975).
- Muhammad Baqir Al-Jalali, Brief History of the Al-Amarah Clans, 1st Edi., Dar Difaf for Printing, Publishing and Distribution, (Baghdad,2012).
- Mustafa Turan, Secrets of the Ottoman Coup, 4th Edi., translated by: Kamal Khoja, Dar al-Salaam for printing, (Beirut,1985).
- Najda Fathi Safwa, Iraq in the Memoirs of Foreign Diplomats, 1st Edit., Al-Mataba Al-Asriya Publications, (Beirut,1969).

- Yaqoub Sarkis, Iraqi Investigations in Geography, History, Archeology, and Baghdad's Plans, Section One, Trading and Printing Company Limited, (Baghdad, 1948).
- Thamer Abdul Mohsen Al-Amiri, Encyclopedia of Iraqi Tribes, Part(2), Al-Safa and Al-Marawi Library, (London, undated).

H- Magazines and newspapers:

I- The Magazines:

- Ibrahim Faour Al-Shara'a, the position of the Bedouin tribes towards the Levantine Hajj convoy and the Hijaz railway in the nineteenth and beginning of the twentieth century, "Dara" magazine, iss.(4), year(31), November 2005.
- Ali Shaker Ali and Najm al-Din Abdul Sattar Leilani, Political developments and their implications for the military establishment in the Ottoman Empire 1910-1913, Tikrit University Journal for Human Sciences, Vol.23, Iss.(3), Feb. 2016.
- Karim Hamza, The history of the political use of the local identity in Iraq serving the state and the sheikdom, Imran magazine, iss.(5/19), (no a place), 2017.
- Nathr Ali Amin al-Sharif, Administration of Governor Nazim Pasha of the Wilayat of Baghdad 1910-1911, Journal of the College of Arts, Iss.(90), Baghdad University, 2009.
- Iraq in Saldana Documents, translated by: Muhammad Al-Jammal, Journal of Historical Studies, No.(35), year (9), (Baghdad, 2010).
- Lughat al-Arab magazine, part (6), year(1), Oct. 1911.
- part (9), year(2) Mar. 1912 - part (5), year(3) Nov. 1913. - part (7), year(3) Jan. 1914.
- part (10), year(3) Apr. 1914. - part (3), year(8) Mar. 1930.

j- newspapers:

- Zawra, Issue (233) 9 September, 1911. - Echo of Babylon, - Iss(41) 28 May, 1909.
- Iss.(91) 9 Jul, 1911. - Iss.(100) 17 Sep, 1911 - Iss.(95)
- Iss.- Iss.(94) 30 Jul., 1913. - Iss.(95) 13 Aug, 1913. - Iss.(246) Jul. 1914.